



PROVISIONAL

A/41/PV.74
28 November 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسي : السيد أوغوما
(نائب الرئيس)
(بنن)
م : السيد نغبيرومباتي
(نائب الرئيس)
(رواندا)

الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات
العلم [٤٢] : (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات
شفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، ومسطح النصوص النهائية ضمن ملصقة
الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها
موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية
بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section,
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٤٤٥٤٨ 86-64494/A

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوغوما (بنن) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٤٢ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات

السلم : مشروع القرار (A/41/L.34)

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للسنة

الرابعة على التوالي تناقش الجمعية العامة بندا خاصا بالحالة في أمريكا الوسطى ، مما يدل على أن التوتر لا يزال يسود تلك المنطقة على الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ودول مجموعة كونتادورا وفريق ليما للدعم وغيرها . وقد استرعت الحالة في أمريكا الوسطى اهتمام حركة بلدان عدم الانحياز ، فأعرب قادة هذه البلدان في مؤتمر القمة الأخير لرؤساء الدول أو الحكومات المنعقد في هراري منذ شهرين عن قلقهم لأن الحالة السائدة في أمريكا الوسطى تشكل إحدى بؤر التوتر الأساسية على المستوى الدولي . وازدادت الأزمة سوءا في السنين الأخيرة بسبب سياسات التدخل بجميع أشكاله . وهذه السياسات ، بالإضافة الى الظروف السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة تمثل تهديدا حقيقيا للسلم والامن الدوليين .

وقد اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء ، في الدورتين الثامنة والثلاثين والتاسعة والثلاثين قرارات أكدت الحاجة الى تسوية سياسية للمشكلات القائمة في المنطقة عن طريق جهود مجموعة كونتادورا وغيرها . كما أن اعتماد مجلس الامن للقرارين ٥٣٠ (١٩٨٣) و ٥٦٢ (١٩٨٥) كان يمتدح نفسه الاتجاه ، ومن المؤسف انه لا توجد مؤشرات كثيرة على حدوث تحسن في الحالة ، بل ان الاحداث تطورت بشكل يوضح انه اذا لم يتخذ اجراء في الوقت الحالي فإن الحالة ستصبح متفجرة .

ورأت نيكاراغوا انه يتعين عليها أن تلجأ الى مجلس الامن في ١٢ مناسبة خلال السنوات الأربع الماضية . وهذا دليل على استمرار الشعور بعدم الامن لدى حكومة نيكاراغوا وضعيها .

ويعتقد وفد بلادي ان السلم في أمريكا الوسطى يجب أن يقوم على أساس مبادئ التعاضد السلمى ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه . فللدول حق غير قابل للتصرف في أن تختار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمنأى عن أي تدخل خارجي . وانني انتهز هذه الفرصة لأكرر تاييدنا لجهود مجموعة كونتادورا وفريق ليما للدعم الرامية الى ضمان التوصل الى حل تفاوضي لازمة في أمريكا الوسطى .

وقد ذكر راجيف غاندي رئيس وزراء الهند في مؤتمر القمة الثامن لبلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد في هراري ما يلي :

"يتعرض للاختبار في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي حق الأمم في أن تتبع السياسات الوطنية التي تختارها . فهناك تخويف وتدخل من الخارج ، وانتهاك للسيادة ، وحرمان من الاستقلال الوطني . وقد منحت حركة عدم الانحياز تاييدها الكامل لعملية كونتادورا ، إذ أن قوى التمييز لا يمكن أن تحركها دول أجنبية أو أيديولوجيات أجنبية ، وانما تهدف الى ازالة الهياكل الاجتماعية الاستبدادية البالية . تلك هي مشاكل المنطقة .

"ويجب النظر الى هذه المشكلات من منظور اقليمي . ويجب حلها في اطار اقليمي عن طريق الحوار والتفاوض . ونحن نقف مع شعب نيكاراغوا الذي تعتبر هجاعته التي لا تلتين والتزامه العميق بالحرية الهام للجميع" .

ان أجيالا عديدة من أبناء أمريكا الوسطى لم تعرف المعنى الحقيقي للسلم . فمشاكل الفقر والحرمان والتدخل الخارجي لم تؤد إلا الى النزاع وعدم الاستقرار والعنف ، ونأمل أن تعمل جميع بلدان المنطقة وجميع من يدعون أن لهم مصالح حيوية فيها ، على ازالة أسباب التوتر وبدء فترة من السلم حتى تتمكن شعوب المنطقة من تكريس طاقاتها لتحسين مستوى معيشتها .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة)

هفوية عن الروسية) : للسنة الرابعة تنظر الجمعية العامة في البند الخاص بالحالة في أمريكا الوسطى . والجمعية العامة ملزمة ببحث هذا البند بسبب الحالة الراهنة المتفجرة في المنطقة ، التي تهدد السلم والامن الدوليين .

(السيد بيلونوفوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

لقد نظر مجلس الأمن في عدة مناسبات في مختلف جوانب هذه المسألة الملحة . وقد أصدرت مؤخرا محكمة العدل الدولية حكما بشأن هذا الموضوع ، وأعربت دول أمريكا اللاتينية وبلدان حركة عدم الانحياز والحكومات والشخصيات الحكومية والعامّة في مختلف البلدان عن قلقها العميق ازاء الحالة في أمريكا الوسطى ، وهي جميعها تعارض التعميد الخطير للتوتر وترغب في تسوية المنازعات والصراعات بالوسائل السلمية .

وبتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام أصدرت الحكومة السوفياتية بيانات خاصا ذكرت فيه :

"ان مجرى الاحداث في أمريكا الوسطى قد يأخذ منحى خطيرا بدرجة متزايدة . وحكومة الولايات المتحدة ان تنتهك بصورة صارخة أبسط قواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، تمعد من تدخلها السافر في الشؤون الداخلية لنيكاراغوا . والادى من ذلك ، ان واهنطن لا تحاول اخفاء ان هدفها هو الاطاحة بالحكومة الشرعية لذلك البلد المستقل ذي السيادة" .

وتستخدم ترسانة كاملة من الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية والدعائية لتهديد شعب نيكاراغوا والضغط عليه . وتزداد الاستعدادات للدخول في صراع مسلح كبير في أمريكا الوسطى قد تشترك فيه العديد من الدول . وتعمل الولايات المتحدة على انشاء هياكل عسكرية أساسية كبيرة في المنطقة تستهدف نيكاراغوا بصورة مباشرة . فقد شيدت في البلدان المجاورة قواعد عسكرية وقواعد جوية ، ويجري العمل الآن في بناء شبكة كاملة من الطرق السريعة الاستراتيجية ومراكز التدريب ، ويجري تدخين مناطق لتدريب وحدات المرتزقة في أراضي الدول المجاورة لنيكاراغوا . ويوجد في المياه الساحلية الآلاف من الافراد العسكريين الامريكانيين ومخزونات كبيرة من الأسلحة .

وخلال المناورات الجارية حاليا في المناطق المتاخمة لنيكاراغوا برا وبحرا ، تبذل الجهود لتحسين أصاليب تنفيذ عمليات وغارات الكوماندو والهجمات عن طريق التدريب في أحوال مشابهة جدا لأحوال نيكاراغوا .

وقد وقّع رئيس الولايات المتحدة مشروع قانون ينص على تمويل العصابات المناوئة للثورة وتزويدها بهتى أنواع الأسلحة . وقد خص مبلغ ١٠٠ مليون دولار للمرتزقة من اتباع ساموزا الذين يروّعون السكان المسالمين في نيكاراغوا ويقوّضون اقتصادها . وستستخدم هذه الاموال في تزويد الكونترا بالمدفعية والطائرات ومنصات اطلاق الصواريخ المتحركة . وعلاوة على ذلك ترمي الخطة بصورة جوهرية الى اختراک الافراد العسكريين التابعين للولايات المتحدة اختراکا مباشرا في الاعمال التي تقوم بها العصابات المناوئة للثورة . وهذا الصراع الذي تموله الولايات المتحدة ينذر باراقة الدماء والمعاناة والدمار بالنسبة لنيكاراغوا أولا ، ولكنه ينذر بها أيضا جميع الدول في أمريكا اللاتينية .

ولا يمكننا ان نصف البيان الذي يزعم ان الموارد التي توجه لاغراض الحرب انما تستهدف ايجاد الطرق المفضية للسلم إلا بأنه استخفاف بعقول الناس . ومن الامارات التي تبعث على القلق الاستمرار في ادخال أنواع جديدة من الأسلحة الحديثة الى المنطقة . وبالمس كان في أيدي افراد الكونترا أسلحة متنقلة مضادة للطائرات ، واليوم يجري تزويدهم على نطاق واسع بالطائرات النفاثة وخاصة طائرات ف - ٥ . وفي الوقت نفسه يريد ممثلو الولايات المتحدة ان يوجهوا الاتهام الى نيكاراغوا ، كما لو كانت مخطئة في تحبيدها تخفيض أكثر الأسلحة تدميرا ، كما هدد على ذلك اعلان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذي جاء فيه :

"ان الدعاية الامريكية الرسمية تبذل قصارى جهودها للتأشير في الرأي العام الامريكي والرأي العام الدولي لكي تخلق ظروفا مواتية لتنفيذ خطتها الرامية الى القيام بعمل عسكري ضد نيكاراغوا" .

وفي الوقت نفسه ، تسعى واشنطن الى حرمان ذلك البلد من حقه في السيادة وفي تقرير المصير ومد العدوان . اما لنيكاراغوا فلا ترى خطر هذا العدوان مجرد احتمال بل انه حقيقة قائمة ويتعين علينا ان نواجه هذه الحقائق بأمانة ونزاهة . ان الأمم المتحدة تواجه مرحلة جديدة خطيرة للغاية وجديدة نوعيا من مراحل تصعيد العدوان على

نيكاراغوا . وهذا التصعيد تهديد خطير للسلام والاستقرار الدوليين . وقد ذكرت حكومة الاتحاد السوفياتي :

"ان هذا السبيل الذي تسلكه الولايات المتحدة هو تحدٍ مافر للنظام القانوني الدولي . وقد تجاهلت الحكومة الأمريكية حكم محكمة العدل الدولية الذي ينص على الكف عن انتهاك سيادة نيكاراغوا واستقلالها . وينص حكم المحكمة بوضوح ودون أي لبس على أن الولايات بتدريبها وتسليحها وتجهيزها وتمويلها أفراد الكونترا ، الذين يشنون قتالا مسلحا ضد نيكاراغوا ، تنتهك قواعد القانون الدولي . ومما ينطوي على أهمية خاصة هنا أن محكمة العدل الدولية قد رفضت الحجج التي سبقت والتي تنطوي على التمسك باستعمال الحق في الدفاع الجماعي عن النفس ، حيث تسعى واهنطون عن طريق ذلك الى تبرير حربها غير المعلنه على شعب نيكاراغوا" .

في تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام نظر مجلس الامن ثم الجمعية العامة في مسألة ضرورة الانصياع الفوري لحكم محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالعمل العسكري وشبه العسكري في نيكاراغوا وضمها . ونتيجة لهذه المناقشات تبين ان هناك تأييدا واسعا للسياسة التي ترمي الى ايجاد حل سياسي ورفض سياسة القوة . ولم يموت سوى ثلاثة أعضاء في الأمم المتحدة معارضين لقرار الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع . وقد أوضحت نتائج هذا التصويت بجلاء من هو الذي يعمل على احباط ارادة المجتمع الدولي . كذلك فإن الحكومة الأمريكية تتجاهل قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، بما في ذلك القرارات التي تحمل توقيعها .

ان سياسة ارهاب الدولة التي تُنتهج في أمريكا الوسطى ليست اعتداء على الحقوق المقدمة للشعوب في السيادة والاستقلال والحرية فحسب ، بل تمثل أيضا اعتداء على حقها في اختيار طريقة حياتها وتقرير مصيرها بنفسها . ولا يبالي مؤيدو هذه السياسة اطلاقا بمحاولة التوفيق بين أفعالهم وبين القواعد الاساسية للعلاقات الدولية المتحضرة .

وتتحدى الولايات المتحدة ملطة حركة عدم الانحياز التي تتكون من مائة عضو من
اعضاء المنظمة . وقد أدانت البلدان غير المنحازة ، كما ورد في الإعلان السياسي
المادر عن اجتماع هراري ، تصاعد العدوان والهجمات العسكرية وغيرها من الاعمال ضد
سيادة نيكاراغوا واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها واستقرارها وحققها في تقرير
المصير . وقد تردد بوضوح في المناقشة الحالية تأييد شعب نيكاراغوا وحكومته
المشروعة من جانب أعضاء حركة عدم الانحياز ، بل ومن جانب كافة الدول التي تعزز
بقضية السيادة والسلام . ونحن نعلن من فوق هذه المنصة للجمعية العامة أن الاتحاد
السوفياتي يؤكد مرة أخرى تضامنه القوي مع شعب نيكاراغوا في قضيته العادلة ، وهو
على استعداد لمواصلة تزويده بالمساعدة والدعم في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال .

ولا تريد واشنطن أن تفضي إلى آراء جيرانها من دول أمريكا اللاتينية . وتعمل
الولايات المتحدة على نحو منتظم على تخريب الجهود البناءة التي تبذلها تلك البلدان
للتوصل إلى تصوية سياسية تقبلها كافة الأطراف في أمريكا الوسطى في إطار عملية
كونتادورا . وهي لا تزال ترفض دعوة مجموعة كونتادورا وفريق الدعم إلى ايجاد مناخ
سلمي ملائم للجهود الدبلوماسية . وحكومة الولايات المتحدة إذ تنتهج هذا المسلك
المعوق لعملية كونتادورا ، إنما تعتمد في الواقع على قدرتها على أن تفعل ما تريد
دون أي عقاب ، وقدرتها على استخدام القوة لحل الصراع . وبهذا فقد كشف النقاب
تماما عن ممي واشنطن لأن تفرض على بلدان أمريكا اللاتينية ما تراه ، بمصر النظر عن
ارادة شعوبها وحكوماتها ورغبتها في تقرير مصيرها بنفسها على أساس تقاليدنا
وقناعاتنا الخامة ، وعلى أساس الافكار التي تشكل طريق حياتنا السليم . وإنما نؤكد
أن الولايات المتحدة بمحاولاتها لتعميق الخيار السيادي لشعب نيكاراغوا إنما تعرض
للخطر حق كل بلد من بلدان أمريكا اللاتينية وكل دولة نامية في أن تقرر مصيرها
بحرية .

(السيد بيلونوغوف ، اتحساد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وتحاول الولايات المتحدة أن تهرب أعمال التدخل الموجهة ضد نيكاراغوا بادعاءات بتزايد الوجود العسكري السوفياتي في ذلك البلد . ويرفض الاتحاد السوفياتي هذه الادعاءات رفضا قاطعا ، فهي لا تستند إلى أي أساس .

وفيما يتعلق بالضغط والتدخل الذي لا يحتمل الذي تعاني منه نيكاراغوا ، بما في ذلك التهديدات الحقيقية بقلب نظام حكمها الشرعي ، قال السيد ميخائيل غورباتشوف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، عند اجتماعه مع راؤول الفونسين رئيس جمهورية الأرجنتين في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة ، أن الاتحاد السوفياتي ليست لديه أية مخططات إنانية أو أطماع في نيكاراغوا وأعلن السيد غورباتشوف أن نيكاراغوا هي التي اختارت بنفسها طريقها . وقال :

"اننا نحترمها ، ونتعاطف معها بالطبع ، ولكننا لا ننوي أن نفرغ

عليها أي حزن ولا ننشر أية قواعد عسكرية في نيكاراغوا أو في أي مكان آخر" .

ولا يخفى على أحد أن واشنطن اتبعا لاهدافها الانانية الضيقة تحاول أن تصور الحالة على أن التوتر في أمريكا الوسطى نتيجة لتزايد المنافسة بين الشرق والغرب . وهذا التفسير للحالة زائف تماما وخطير للغاية . وبالإضافة إلى ذلك تبذل واشنطن جهودا هائلة لفرض فلسفة عتيقة على المجتمع الدولي تتعلق بالتهديد الشيوعي في أمريكا الوسطى . وليس بوسعنا أن ننظر إلى هذا النهج إلا على أنه مظهر من الفلسفة العتيقة لمطاردة الجان ، التي ترجمت إلى سياسة خارجية . وهذا النهج قد اتخذ في تجاهل تام للحقيقة السياسية المعاصرة ومختلف الاتجاهات في عالم اليوم . وعن طريق عدم السماح بالتمددية في الخيارات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف البلدان والتصدي للطموح إلى اتباع طريق مستقل ، ومعارضة كل مالا يدخل في نطاق المعايير المتعلقة بالهيمنة - تبذل المساعي لاجبار الدول ذات السيادة على اختيار طريقة تنظيم حياتها الداخلية الخاصة وتحديد أي البلدان التي تقدم علاقاتها معها .

وكما أكدنا في الإعلان الصادر عن الحكومة السوفياتية في ١٦ تشرين

الثاني/نوفمبر :

"يعارك الاتحاد السوفياتي القلق المشروع الذي يعمر به المجتمع العالمي إزاء الحالة المتفجرة الراهنة في أمريكا الوسطى وأثارها المحتملة بالنسبة للسلام الدولي .

"وتدين الحكومة السوفياتية تمعيد الحياسة العدوانية للولايات المتحدة في أمريكا الوسطى ، وتطالب بوضع حد للاستعدادات الاجرامية الموجهة ضد هيب نيكاراغوا ، وبأن تبني الولايات المتحدة ضبط النفس والواقعية والشعور بالمسؤولية" .

ومن الواضح أن واشنطن تعاني فيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى ، من عدم توافر التفكير السياسي المتزن وانعدام التقدير العظيم لمسلكتها على الصعيد الدولي . وبالإضافة إلى ذلك ، فنحن بحاجة إلى أن تتخلى جميع الحكومات وبصفة خاصة حكومات الدول العظمى ، عن سياسات المواجهة ، والاضر من ذلك سياسات التدخل لحل المشكلات الدولية .

وقد أبدت مجموعة كونتادورا وفريق الدعم مشالا على التفكير السياسي الذي يقوم على الطموح إلى ايجاد حلول دبلوماسية وتطبيع الحالة في أمريكا الوسطى وتلقى جهود مجموعة كونتادورا لايجاد حل سلمي للأزمة دون تدخل خارجي أكبر تأييد ممكن بين الدول على اختلاف اتجاهاتها السياسية . وقد بذلت مجموعة كونتادورا جهدا كبيرا لوقف التطور الخطير للأحداث في المنطقة . ولو لم توجد تلك المجموعة ، أو تلك الآلية ، لاصبحت الحالة في أمريكا الوسطى أكثر خطورة .

ويؤيد الاتحاد السوفياتي الاهداف البناءة لعملية كونتادورا ، والتي ترمي إلى التوصل إلى حل للأزمة الاقليمية في أمريكا اللاتينية . ونحن على قناعة بأن مجموعتي كونتادورا وليما سوف تنجحان في تحقيق نتائج عملية . ويمكن لمجموعتي أمريكا اللاتينية دون هك أن تعتمد في هذه المهمة على تأييد الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة .

والاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، مستعد لان يسهل بالطريق العملي اقامة الظروف التي تؤدي إلى تحقيق تسوية سياسية عادلة في أمريكا الوسطى . ويؤيد الاتحاد السوفياتي الآراء الواردة في الاعلان الذي أصدره وزراء خارجية مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في ١ تشرين الأول/اكتوبر ، ويشاركهم قناعتهم بأن السلم في أمريكا الوسطى لا يزال ممكنا . وما نحتاج اليه لتحقيق ذلك هو أولا وقبل كل شيء وقف التدخل في شؤون الدول ذات السيادة في المنطقة ، واحترام حقها في الخيار الحر المستقل ، واقامة علاقات حسن جوار وتعاون فيما بينها ، والمساعدة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة .

(السيد بيلونوفوف ، اتحاد)
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وكما أكد السيد هيغرنادزه وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في مؤتمر صحفي عقده في المكسيك في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ، فإن تسوية الحالة في أمريكا الوسطى ما كانت لتبدو بهذه الصعوبة لو كانت هناك اتفاقات قائمة بين الحكومات الحالية ، بدلا من محاولة الاطاحة بحكومة نيكاراغوا الشرعية بالوسائل السياسية والعسكرية معا . ويرى وفد الاتحاد السوفياتي أن ما يهم الآن هو بذل قمارى الجهد لتفادي حدوث تصعيد خطير للنزاع في أمريكا الوسطى ، ويمتقد الاتحاد السوفياتي أن تسوية الأوضاع المتأزمة في تلك المنطقة لن تتأتى إلا على أساس تسوية سياسية تلتزم بقواعد القانون الدولي المسلم بها عالميا . ونرى أن الجمعية العامة يجب أن تمارس سلطتها كاملة من أجل إزالة العقبات التي تحول دون التسوية السلمية في أمريكا الوسطى . ونحن على اقتناع عميق بأن القضاء على بؤر التوتر في تلك المنطقة سيسهم في تحسين المناخ الدولي بمفئة عامة ، بما يتفق ومصالح البلدان والشعوب كافة . وعلى هذا الأساس يؤيد الوفد السوفياتي مشروع القرار الذي طرحته مجموعة كونتادورا وفريق الدعم على الجمعية العامة .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في العقيد

الماضي وحده قتل ما يزيد على ١٩٠ ألفا من أبناء أمريكا الوسطى ، وهرد مليوننا شخص ، وبات المجتمع الدولي بحق يساوره عميق القلق ازاء الحالة في أمريكا الوسطى . وأدى اقتران الصراع المسلح بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية إلى مضاعفة صعوبة بناء مجتمعات ديمقراطية ومعالجة أوجه الظلم التي تسببت في العديد من الانقسامات في المنطقة .

وتلتزم النمسا منذ سنوات عديدة التزاما صارما بعملية السلم والمصالحة في أمريكا الوسطى . وما زال هذا هو موقفها ولم يتغير . والمشاكل التي تُدعى اليوم لمعالجتها ليست هي المواجهة السياسية وحدها وإنما أيضا المعاناة البشرية والظلم الاجتماعي البين والبيئ والبيئ الاقتصادي . وما تحتاجه أمريكا الوسطى أولا وقبل كل شيء ، هو احلال السلم الدائم والمنصف في المنطقة .

وللتوصل إلى هذا الهدف ، لا بد من إتاحة الفرصة لشعوب أمريكا الوسطى لأن تقرر مصيرها ، وأن تحسم مشاكلها السياسية بمنأى عن أى ضغوط خارجية ، وأن تجتسك جنور هذه الصراعات - وهي الظروف الاقتصادية والاجتماعية المجففة . والنمسا ، شأنها شأن الديمقراطيات الأوروبية الأخرى ، ترى أن الصراعات في أمريكا الوسطى لا يمكن حسمها بالقوة أو بالتدخل الأجنبي أيا كان الجانب المتدخل . فالحوار السياسي والثقة المتبادلة ، مع توفر الإرادة السياسية الضرورية لدى كل الأطراف المعنية ، هي وحدهما العوامل الكفيلة بالتوصل إلى حل . أما الأمثلة فلا يمكن أبدا أن تكون استجابة ناجمة للمعاكل الاقتصادية والاجتماعية الملتهبة . بيد أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية المناوئة لا يمكن بأي حال أن تبرر إنكار حقوق الإنسان وحرية الفرد . وفي الوقت ذاته فإننا على اعتقاد راسخ بأن احترام السلامة الإقليمية للدول لا بد أن يكون عالميا ، وأن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على أسس القانون الدولي .

والنمسا مقتنعة بأنه لن يتمكن حل أزمة أمريكا الوسطى . إلا في إطار إقليمي . ونحن نرحب بأي جهود للتفاوض بشأن تسوية سلمية متوازنة وشاملة تأخذ في الاعتبار برنامج مجموعة كونتادورا . وقد أيدت النمسا عملية كونتادورا منذ البدايات بوصفها مبادرة مستقلة نابعة من أمريكا اللاتينية ، تستهدف التسوية السلمية للصراع في أمريكا الوسطى . وما زالت هذه المبادرة تمثل حتى الآن النهج الإقليمي الأمثل الوحيد لحل مشاكل المنطقة ، حيث تسلم بمبادئ الوحدة والتنوع القاشمين في أمريكا الوسطى . والنمسا تشجع بلدان كونتادورا - رغم النكسة الحالية ، على متابعة دور الوساطة البالغ الأهمية في عملية المصالحة ، الصبورة والنبيلة .

واسمحوا لي في هذه المناسبة أن أعرب عن مشاعر التضامن والتأييد القوية التي يكنها بلدي لحكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، لمبادرتها ولجهودها الحميدة من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة في أمريكا الوسطى . وأود في الوقت ذاته أن أتوجه إلى البلدان الأعضاء في فريق الدعم - الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو - لأقول لها إن جهودها لتأييد عملية التفاوض هامة وحيوية .

وإننا نأمل أيضا عميقا لأنه لم يتسن حتى الآن التوصل إلى اتفاق حول عملية السلم الاقليمية العامل التي نادى بها أعضاء مجموعة كونتادورا . وثمة حاجة ملحة إلى الاستجابة إلى توصية تلك المجموعة بتهيئة مناخ من الثقة يمكن في ظله استئناف مفاوضات السلم . وهناك أيضا حاجة إلى أن تتخذ بلدان المنطقة الخطوات الجسورة الضرورية لإعطاء زخم جديد لتلك المفاوضات .

والديمقراطيات الاوربية مدعوة إلى الاسهام بافكارها في هذا السياق . وقد رحبت النمسا باجتماع ، وزراء خارجية مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في كارابايدا في كانون الثاني/يناير من هذا العام ، وتوجيههم رسالة للسلم والامن والديمقراطية في أمريكا الوسطى . ورحبنا أيضا باجتماع رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمس ، الذي عقد في اسكويبولاس في آيار/مايو الماضي . وكانت المقترحات التي طرحت فيما يخص النهوض بالمصالحة الوطنية ، وإنشاء برلمان لأمريكا الوسطى ، واستئناف المحادثات بين الحكومات المعنية ، برهانا على الارادة المشتركة لحكومات وشعوب المنطقة ، للخروج من المأزق الحالي . وتنفيذ هذه المقترحات والتدابير الفعالة لتخفيف الاحتمالات العسكرية في المنطقة يمكن أن يساعد على تجنب المواجهة التي قد تنطوي على عواقب وخيمة للمنطقة برمتها . وبالحوار والمصالحة الوطنية سيتسنى تعزيز المجتمعات الديمقراطية التعددية في أمريكا الوسطى .

ولذلك ، من شأن التوقيع على معاهدة سلم إقليمية وتنفيذها من جانب جميع البلدان المعنية ، أن يوفر أفضل ضمانات للسلم والامن والاحترام الدائم لسيادة جميع دول أمريكا الوسطى وسلامتها الإقليمية .

وفي رأينا ، تتطلب الحالة في أمريكا الوسطى أكبر قدر من ضبط النفس من جانب جميع الأطراف . إن الحكومة الفيدرالية النمساوية لاتزال على اقتناع بأنه لا يمكن الإسهام في تخفيف التوترات في أمريكا الوسطى إلا باتخاذ سياسة تراعي توصيات مجموعة كونتادورا الرامية الى تحقيق التفاهم والمصالحة . كما يمكن التشجيع على تخفيف التوترات من جانب كل حكومة على حدة باتباعها سياسات لحل الصراعات الداخلية ، ولا سيما عن طريق الاحترام الصارم لحقوق الانسان والحريات الأساسية كمسألة ذات أولوية ، وعن طريق تعزيز المصالحة الوطنية . وهذا ينطبق بالتأكيد على الوضع السياسي الداخلي المتوتر في نيكاراغوا .

وأود في الوقت ذاته أن أؤكد على أن النمسا تؤيد تأييدا كاملا محكمة العدل الدولية ، الاداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة . ولذلك فانني أناهد جميع الأطراف المعنية بالتعاون في تنفيذ قراراتها .

إن جميع الأمم مدعوة الى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا الوسطى . وكما ذكرت من قبل ، تؤيد النمسا مبادرة كونتادورا للسلم تأييدا معنويًا وسياسيًا . ولكن هذا التأييد لتنمية المنطقة لا يقتصر على المجال السياسي : فهو محبوب بعدد من مبادرات الشعب النمساوي الذي يدعم عدة مشاريع للمساعدة الانمائية في أمريكا الوسطى ، وكذلك تفعل حكومة بلادي أيضا . ومؤخرا ، أرسلت حكومة النمسا الى تلك المنطقة مستشارا للمعونة التقنية ، إذ انها تعتبر أن البعد الاجتماعي والاقتصادي للحالة الراهنة في أمريكا الوسطى له أهمية حيوية .

إن إيجاد حل سلمي للمشاكل التي تعاني منها أمريكا الوسطى ليس هدفا سهلا المنال . فلا بد أولا من التغلب على المناخ العدائي الراهن . ولا بد من استبدال الثقة والتعاون بسياسات القوة . ويجب معالجة الفقر والظلم الاجتماعي معالجة جادة .

ومن أجل تحقيق هذه الاهداف النبيلة ، دعونا نستكشف معا كل احتمالات الاستخدام الافضل للأمم المتحدة في تناول مشاكل اليوم في أمريكا الوسطى وتحدياتها للمستقبل .

السيد ترايبيل (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إننا نجتمع اليوم لنعالج موضوعا له أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة ولأصدقائنا وحلفائنا في هذا النصف من الكرة الأرضية .

لقد كانت أمريكا الوسطى في السنوات الأخيرة موضع دراسة متكررة في هذا المحفل . وقد تعرضت المسائل التي أثيرت الى الصراع والمخاطر التي تهدد الامن وانتهاكات حقوق الانسان ومشاكل عديدة أخرى ظلت لفترة طويلة تخيم على حياة أصدقائنا في المنطقة . وهذه هواغل مشروعة تستاهل اهتمامنا الكامل والعاجل . ولكن من المؤسف أن التأكيد مرارا وتكرارا على هذه الصعوبات جعل الصورة المقدمة عن أمريكا اللاتينية غير دقيقة . فأمريكا اللاتينية ، على الرغم من كل مشاكلها ، ليست ذلك المكان القاتم واليأس الذي أشار اليه البعض . إن أمريكا الوسطى ، على النقيض من ذلك ، منطقة أمل . وإن الحاج المشكلات الحالية لا يفغديه اليأس وإنما التوقعات الناجمة عن التقدم الكبير المحرز في العقد الماضي .

وأود اليوم الخروج عن الممارسة المتبعة واستعرض كل ما أنجز في أمريكا الوسطى .

وليس هناك من مثال أنسب عن ما هو صواب في أمريكا الوسطى من مثل كوستاريكا . فهذه الدولة الصغيرة والمثالية نجت من العنف والاضطرابات التي شاعت بين جيرانها كالوباء في الماضي . وتستحق ديمقراطية كوستاريكا كل الاحترام ، إذ أنها تحملت وازدهرت خلال فترة طويلة اكتسحت فيها الحروب الأهلية والقمع غيرها من بلدان المنطقة . ولم يكن انتخاب أوسكار أرياس ، هذا الرجل الذي تعتبر مخلصه الشخصية عن المجتمع الذي يتراحمه ، في هذا العام إلا الغمل الأخير من التاريخ الطويل للانتخابات الحرة في واحد من المدافعين الأهداء في هذا النصف من الكرة الأرضية عن الحرية السياسية . وتتحمل كوستاريكا مسؤولية كبيرة بوصفها ملاذ المرشدين من أبناء

أمريكا الوسطى . ولكنها تقدم هذا الملاذ بكل سخاء . وهي الملاذ - وربما أكثر من أي وقت مضى - لآلاف الأشخاص الهاربين من الاضطهاد . ولكن لم تعد كوستاريكا تدافع وحدها عن المثل الديمقراطية . فهي اليوم عضو في مجموعة تشاطرها نفس الأهداف والتطلعات . وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها كوستاريكا على جبهات عديدة ، فانها تستطيع أن تفخر بماضيها وأن تتطلع الى المستقبل بكل ثقة .

إن هناك أملا في كوستاريكا .

وفي الاسبوع الماضي عقدت منظمة الدول الامريكية جمعيتها العامة السنوية . واجتمع ممثلو تلك الهيئة الموقرة ، المكرمة منذ إنشائها للحرية والديمقراطية ، في غواتيمالا الحرة والديمقراطية . لقد اجتمعوا في بلد أصبحت فيه مؤسسات الحرية ، في سنوات قليلة ، عميقة الجذور ، في بلد كان منذ أمد ليس ببعيد يخضع لحكم عسكري ، ويشيع فيه وباء انتهاكات حقوق الانسان والمعاناة الناجمة عن تمرد ماركسي وحشي وعنيف . وقد رحب بالوفود القادمة الى الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية رئيس اختاره شعب غواتيمالا بانتخابات حرة ومنصفة وهديدة التنافس . وقد أحرز الرئيس سيريزو ، في الفترة القصيرة من وجوده في الحكم ، تقدما كبيرا في تنفيذ اصلاحات ملحة وضرورية . لقد عمل هو وحكومته بدأب لإقامة مناخ تحترم في ظلّه حقوق الانسان . وقد حظي هو وحكومته ، بغض ما أبدوه من المثالية والتفاني الواضح للمصلحة العامة ، بالتأييد المتحمس من شعب بدأ بعد جهد جهيد بقطف ثمار تنصيب حكومة تمثيلية - لا بقوة السلاح وإنما بضمان الحقوق الاساسية التي هي من حق كل البشر . وقد قوضت حكومة سيريزو احتمالات انتمار أي تمرد عسكري تسخره أيديولوجية دخيلة وهولية . وفي غواتيمالا ، كما هو الحال في بلدان أخرى في أمريكا الوسطى ، لا تزال هناك حاجة الى القيام بالكثير . وستكون هناك حاجة الى سنوات عديدة من العمل الشاق والاستقرار والامن لتمكين المؤسسات التي تستند إليها الحرية من الازدهار . ويجب توسيع نطاق العمليات الديمقراطية وتحلي عدد أكبر من الغواتيماليين بروح المشاركة . وأن الجروح التي تركها التاريخ الطويل من الحكم التعسفي تحتاج الى زمن لتشفى ، ولكن العملية بدأت .

إن هناك أملا في غواتيمالا .

وفي السلفادور ، التي تشاطر غواتيمالا تاريخا مماثلا من الحكومات العسكرية وإنكار الحقوق ، تجري عملية انتقالية أكثر صعوبة . إن السلفادوريين يعملون ، تحت القيادة المستنيرة للرئيس خوسيه نابليون دوارتي - هذا الرجل الذي دفع خصيا ثمنها باهظا لقناعاته الديمقراطية - على إنشاء أساس قوي للحرية . وكانت العقبات أمام النجاح هائلة . فقد رد اليمين المتطرف بالعنف على خسارته لامتيازاته . وحاول اليسار المتطرف ، الذي تسلحه وتؤيده دول أجنبية ، استعادة أملة ومركزه المتلاهيين عن طريق استخدام الإرهاب . وقد تسبب الزلزال الأخير ، علاوة على الخسائر البشرية التي نجمت عنه ، بتدمير الكثير من المكاسب الاقتصادية التي تحققت بشق الأنفس وقدم للحكومة تحديا جديدا . ويعبر ما أبدته البلاد من هجاعة ومسؤولية في استجابتها لهذه المأساة الأخيرة عن تصميم ديمقراطية السلفادور الجديدة على البقاء والانتصار .

إن هناك أملا في السلفادور .

وبالمقارنة ، قطعت هندوراس طريقا أكثر ملامة صوب الديمقراطية . إن تحويل السلطة في هذا العام من حكومة منتخبة انتخابيا حرا الى حكومة أخرى على نفس النمط كان علامة بارزة في تاريخ هذا البلد . واهالي هندوراس ، تحت القيادة البارزة للرئيس خوسيه أزكونا ، يتمتعون بشمار الحرية ويظهرون كل الحيوية الفياضة والخلافات التي تتسم بها المجتمعات الحرة . والشعب في هندوراس اليوم ممثل تمثيلا وامعا في الجمعية التشريعية ، وتتكاثر المنظمات السياسية ، وهناك قطاع خاص قوي وحرية تامة في التعبير تتمثل في صحافة ناقدة ومتقصية . ورغم المشاكل الاقتصادية التي تواجهه هندوراس فقد أظهرت ، شأنها شأن كوستاريكا ، سخاءً كبيرا لجيرانها الأقل حظا ، مانحة المأوى لعشرات الآلاف من اللاجئين .

إن الحماس الذي يمارس به اهالي هندوراس حقوقهم الجديدة دليل لا يدحض على أن الديمقراطية ليست مجرد ظاهرة عابرة ، بل هي إظهار لإرادة الشعب .
هناك أمل في هندوراس .

انتقل الآن الى نيكاراغوا ، هذا البلد التمس المسحوق الذي ينكر فيه الوعد بالحرية . إن التطلعات التي ولدت الثورة الديمقراطية في عام ١٩٧٩ - وهي تطلعات غالبا ما يبدو أنها فقدت من ذاكرة العالم الخارجي - لا تزال حية في قلوب النيكاراغويين ، حتى كمجرد تذكرة اليممة بما كان يمكن أن يكون . وبإمكان من ينعمون منا بنعمة الحرية أن يتصوروا أسى هؤلاء الناس العجمان الذين هنوا نضالا باهظ التكلفة من أجل التحرر ووجدوا أنفسهم يقعون في هراك طفيان لم يتخيلوه حتى في أسوأ أيام النظام القديم . فكم من المضحك المبكي أن يقف البلد الذي أصبح رمزا للتصميم على الحرية متفرجا بينما يظفر جيرانه بالجائزة التي أنكرت عليه .

هذا هو الجانب المحزن من قصة نيكاراغوا . ولكن ما يخفف عنا جميعا أن نيكاراغوا لم يخسرها بعد مجتمع الأمم الحرة . ففي مواجهة جهد هائل وبالف التنظيم لغرض نظام همولي ، يرعده ويموله سادة القمع ، ثغن القوى الديمقراطية في نيكاراغوا كفاحا باملا لصون تضحيات تلك الثورة . ولا تزال هناك معارضة مدنية ترفع صوتها

مطالبة بحقوق النيكاراغويين ، رغم التهديدات والاعتقالات والسجن والاعتقالات . وشمة مقاومة مسلحة تتألف من ٢٠ ألفا من الرجال والنساء الذين وهبوا حياتهم للمشمل العليا للحرية ، معلقين آمالهم في تحرير بلدهم على ضمير الذين راحوا ، من موقعهم الآمن في عالمهم الحر ، يشاهدون الحلم وهو يتحول الى كابوس . هؤلاء النيكاراغوييون يريدون أن يقولوا لنا ما سبق أن قاله جيرانهم . فهم أيضا يحاولون أن يمتطوا موجة الديمقراطية التي تجتاح بقية أمريكا اللاتينية . وسيصبحون أحرارا . سيصبحون سادة مصيرهم .

نعم - هناك أمل حتى في نيكاراغوا .

إن الناس في أمريكا الوسطى يرفعون أصواتهم تأييدا للحرية . ويجب أن ننصت لهذا الاختيار وأن نحترمه . والفضل في هذه الظاهرة الراضة يجب أن يرجع الى الذين جعلت قناعاتهم وحقاعتهم وتصميمهم ذلك ممكن التحقيق : الى زعماء مثل الرئيس أرياس الذي سار على خطى تقليد طويل الأمد لأمته في الحكومة الديمقراطية ، الى قادة مثل الرئيس أزكونا والرئيس دوارتي والرئيس سيريزو ، الذين ساعدوا على تحويل الديمقراطية من نظرية الى واقع . هؤلاء هم الأبطال الذين يكرمون حياتهم للمشمل التي أنشئت على أساسها هذه المنظمة . هؤلاء هم السياسيون الذين حافظوا ، وسط أخطار كبيرة في بعض الأحيان ، على الحقوق الثابتة لشعبهم أو استعادوها . وحكومة بلادي تشمر بالفخر لأنها في طبيعة العديد من الأمم الممثلة في هذه الجمعية والتي توفر الدعم المادي والتأييد المعنوي للقوى الديمقراطية في أمريكا الوسطى ، مما يمكن تلك البلدان من أن تنضم الى الأسرة المتنامية من الأمم الحرة .

وهذا الالتزام الثابت للولايات المتحدة بعملية الديمقراطية ليس مجرد بلاغة خطابية ؛ فهو يبرز باستمرار في شكل تقديم مساعدات اقتصادية وتقنية كبيرة . وفي الأعوام الأخيرة قدمت الولايات المتحدة حوالي ٩٠٠ مليون دولار أمريكي سنويا لمساعدة أمريكا الوسطى . وقد فعلنا ذلك رغم القيود الشديدة المفروضة على ميزانيتنا . وقد أظهر الكونغرس الذي أتمتع بعضويته تصميمه على الحفاظ على مستويات المساعدة

المقدمة الى أمريكا الوسطى . ونسعى الى تأييد الجهود التي يبذلها القادة الديمقراطيون في المنطقة من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي والاملاحات الهيكلية التي تضمن توزيعا أكثر عدلا للثروة على شعوبهم . ومعونتنا المادية الكبيرة تعد عنصرا رئيسيا في تنفيذ توصيات اللجنة الوطنية الممثلة للحزبين المعنية بأمريكا الوسطى من أجل تعزيز النمو الاقتصادية والتنمية البشرية والديمقراطية والامن في المنطقة .

وكما حدد بوضوح تقرير عام ١٩٨٤ للجنة الوطنية الممثلة للحزبين ، تكمن جذور عدم الاستقرار في أمريكا الوسطى في الظلم الاجتماعي . وقد كرمت حكومة الولايات المتحدة نفسها لمساعدة أصدقائنا في القضاء على العقبات التي تقف في وجه إقامة مجتمع حر ومنصف . ومع ذلك ، فإننا نؤيد تماما آراء ديمقراطيات أمريكا الوسطى ومؤداهما أن كل التقدم الذي أحرز عن طريق العمل الشاق والتضحية يتعرض للخطر على يد القوى المعادية التي تسعى الى تقويض توافق الآراء الديمقراطي المتزايد . ونتشاطر الاقتناع الاجماعي بأن المكاسب التي تحققت في الاعوام الاخيرة تتهددها أيديولوجية دخيلة ، قمعية في الداخل وتوسعية بطبيعتها ومخططاتها . ولهذا السبب صعد البلدان الديمقراطية الى إيجاد حل إقليمي شامل يضمن لأمريكا الوسطى الهدوء على المدى الطويل والظروف الأساسية لتحقيق النمو والديمقراطية .

وتؤيد حكومة بلادي هذا الهدف ومحاولة تحقيقه عن طريق مفاوضات كونتادورا .

وكما أكد وزير الخارجية هولتز وغيره من المسؤولين في الإدارة ، بصورة علنية ومتكررة ، فإننا نؤمن بأن وثيقة أهداف كونتادورا لعام ١٩٨٣ تمثل إطارا منفصلا وحاملا ومتوازنا للتسوية التفاوضية الدائمة لهذه الازمة الاقليمية . ولكننا نتفق مع أصدقائنا في أمريكا الوسطى على أن أي جهد يبذل لمعالجة المشكلة بشكل جزئي - إما شائيا أو عن طريق تناول عناصر معينة فحسب من وثيقة الأهداف - مقضي عليه بالفشل .

وكما أشار رئيس كوستاريكا السيد أرياس ، فإن إقامة حكومة تمثيلية حقيقية في كل بلد من البلدان ، تستجيب لشعبها وتخضع لمحاسبته ، يعد أمرا لا تقل أهميته لنجاح كونتادورا عن إنشاء آليات للتحقق من مستويات القوات العسكرية والالتزامات الأخرى

بموجب المعاهدات . إن كل ديمقراطية من ديمقراطيات المنطقة معرضة للزوال ما لم يقم على الخطر الذي يهدد أمريكا الوسطى . هناك مشكلة إقليمية ؛ وهي تتطلب إيجاد حلا إقليميا عن طريق التفاوض المباشر بين الأمم ذات السيادة في أمريكا الوسطى . وتتطلب حلا يحظى بتأييد سائر شعوب أمريكا الوسطى .

وللمرة الأولى في تاريخ منطقة أمريكا الوسطى ، تتغلب غالبية سكانها على تراشها من الفقر والقمع ، وتمييز في ظل حكومات ديمقراطية . ويدور الآن كفاح جهور للإبقاء على الأمل في أن تتعاطر الأمة الوحيدة القليلة الحظ في المنطقة في يوم من الأيام جاراتها فيما تتمتع به من الخيرات .

لا تزال هناك مشاكل وتحديات . بيد أن الحل لا يكمن في الاستسلام أو اليأس . وحكومة الولايات المتحدة شابتة في عزمها على بذل كل جهد ممكن للمساعدة على استكمال الثورة الديمقراطية القائمة في أمريكا الوسطى . ونعتقد أن هناك أملا في أمريكا الوسطى . ونعتقد أن هناك ما يدفعنا إلى التفاؤل بالنسبة للمستقبل . ونعتقد أن الذين انضموا مؤخرا إلى أسرة الأمم الحرة سينجحون ، بدعم الآخرين في المجتمع الديمقراطي . ونحن على ثقة من أن الذين مازالوا يكافحون من أجل تحقيق ذلك سينتصرون .

السيد سنكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما اعربست نيكاراغوا في ١٩٨٢ لمجلس الامن عن مخاوفها من تدهور الحالة في أمريكا الوسطى ومن التهديد الذي تشكله تلك الحالة على استقلال دول أمريكا الوسطى وسيادتها وعلى سلامها هي وأمنها ، اتهمتها الولايات المتحدة بـ "الراعي الكذاب" الذي يطلب انقاذه من الذئب . وأثناء السنوات الأربع التي مرت ، راقبنا جميعا التدهور البطيء المطرد الذي اشتكت منه نيكاراغوا في ١٩٨٢ . والآن وبعد أربع سنوات يقترب الذئب ومعه رهطه من الباب ، إن لم يكن قد بلغه فعلا ، متأهبا للانقضاض .

ونيكاراغوا ، فريسته الكبرى ، قلقة بطبيعة الحال على سلامتها واستقلالها مثل كل دولة صغيرة تعيش في ظروف مماثلة . لكن تصور الخطر ليس مقصورا على نيكاراغوا . فهذا الخطر تتصوره شعوب أمريكا الوسطى ودول مجموعة كونتادورا التي تبذل مع فريق ليما الداعم جهودا مضية لخلق الظروف الملائمة لاستتباب نظام من السلم والاستقرار في أمريكا الوسطى ولتشجيع علاقات الصداقة والتعاون بين بلدان المنطقة دون الاقليمية . وهو أيضا تصور منظمة الدول الأمريكية وتصور حركة بلدان عدم الانحياز التي أقر رؤساء دولها أو حكوماتها الذين اجتمعوا في هراري في آب/اغسطس من هذا العام بأن الحالة السائدة في أمريكا الوسطى تشكل احدى بؤر التوتر الرئيسية على الصعيد الدولي . وهذا هو تصور هذه الجمعية العامة . فالعالم كله ينظر بقلق الى التدهور المستمر في أمريكا الوسطى والعالم كله يعرف المواقف والسياسات والممارسات التي تكمن في جوهر هذا التدهور .

ومن الغريب أن الجو في المنطقة مشبع بالحديث عن السلام جنبا الى جنب مع هذا التطور السلبي في المنطقة . ويبدو أن لفظة "السلام" في سياق أمريكا الوسطى تمنى شيئا مختلفا تبعا لاختلاف المصالح . فالبعض يتكلمون بصوت عال عن حرصهم على السلام في المنطقة ، وباسم ذلك السلام ينظمون المنشقين في جيوش ويديربونهم ويمولونهم ويسلحونهم ويطلقون عليهم أسماء محببة ويرسلونهم لانتهاك سيادة نيكاراغوا وحرمتها وللقتل وزعزعة الاستقرار والاطاحة بالحكومة . ويعتبرون هذا عملا في سبيل السلم .

والى جانب ذلك تقوم نيكاراغوا ، احساما منها بالخطر من نشاط الكونتسرا المنظم تنظيميا جيدا ، بتقوية قدرتها الدفاعية كاي دولة تتوجس خطرا مماثلا . بمعد ذلك نسمع ان النيكاراغويين يملكون اسلحة تفوق احتياجاتهم الدفاعية وانهم يستعدون للعدوان على جيرانهم . وهكذا تعطى اسلحة أكثر للكونترا ، ويستمر التصاعد الحلزوني الى اعلى .

ان السلام سلام ، وهو ليس فيما نقوله وإنما فيما نفعله . وتميز نشاط الكونترا لا يتفق مع السعي الى السلام في أمريكا الوسطى . فجيوش الكونترا يجرح احساس نيكاراغوا القومي ويهدد استقلالها وسيادتها . وبالتالي فهو رمز وأداة ، في نفس الوقت ، لانعدام الاستقرار والامن في أمريكا الوسطى .

ان السلام الحقيقي هو السلام الذي تتوق اليه شعوب أمريكا الوسطى وهو السلام الذي سيتسنى في ظله لشعب نيكاراغوا - بل وشعوب كل الدول الاخرى في المنطقة دون الاقليمية - أن يعيث بجنائى عن التهديد بالتدخل المباشر أو غير المباشر في شؤونه الداخلية ، ويتسنى له أن ينظم شؤونه المحلية الخاصة وفقا لاحتياجاته ورغباته الخاصة ، وهو السلام الذي تزدهر فيه علاقات الوثام والاستقرار والتعاون السوي النشط .

ان اذكاء مشاعر العداء بين دول أمريكا الوسطى ، والتشديد على النزعة العسكرية التي ادخلت في نهج الحل السلمي في المنطقة ، لا محل لهما على الاطلاق فسي مجرى التطورات السياسية التي تحدث هناك . وكما قال بحق ممثل المكسيك بالأمس : إن تاريخ أمريكا الوسطى ، مثل تاريخ الاجزاء الاخرى من المنكفة ، تتخلله الصراعات الحثائية والنزاعات على الاراضي وزعزعة الاستقرار والتدخل الاجنبي المباشر وغير المباشر . وهذا لا يمير عن كامل الصورة . لقد استرعى وزير خارجية بلادي في بيانته امام الجمعية يوم ٦ تشرين الاول/اكتوبر الماضي الانتباه الى ما وصفه بأنه :

"استعداد سياسي من جانب أمريكا اللاتينية والكاريببي للعمل معا من أجل تسوية مشاكلهما العديدة المختلفة وحماية مصالحهما السياسية والاقتصادية والنهوض بها .

"وتماشيا مع هذا الموقف ، شرغب حكومات وضموب أمريكا اللاتينية والكاريببي في التوصل الى تسويات تفاوضية للمشاكل السياسية لأمريكا الوسطى . وبالتالي فقد ايدتا بقوة عملية كونتادورا ، التي يقصد بها إيجاد حل اقليمي لمشكلة اقليمية" . (A/41/PV.25 ، ص (٣)

لقد تطورت أمريكا الوسطى منذ الزمن الذي كانت المنطقة تعتبر فيه الساحة الخلفية وراء دار الدول الخارجية أو ساحة لعب أطفالها . ان مؤسساتنا العديدة للتعاون والتكامل ، على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي على حد سواء - بما فيها أحدثها عهدا وهي مجموعة كونتادورا وفريقي ليما الداعم - تعد كلها تأكيدات مجددة لكرامة دول منطقتنا واحترامها الذاتي واستقلالها ونفجها ، ولتصميمنا وقدرتنا على التصدي للمشاكل التي تعصف بمنطقتنا وايجاد حلول لها . ومما يؤسف له أن هذا المبدأ الاخلاقي المتمثل في التعاون والتكامل لا يحظى بتقدير الجميع ، وعلى وجه التحديد لا يتشاطر هذا التقدير البعض ممن يسلّم بوجود مصالح خاصة لهم في المنطقة وبأن لديهم تبعا لذلك حقا محسوبا في نوع الحلول التي نجدها .

وأي تحليل لواقع أمريكا اللاتينية يتسم بالمسؤولية لا ينكر ان الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها دولة من دول المنطقة ، لها مصالح حيوية في المنطقة ، ومن ثم لابد من أخذ مصالحها في الاعتبار في أي نهج لايجاد حلول للمشاكل التي تضر المنطقة دون الاقليمية .

لكن هناك طريقة ايجابية لضمان أخذ تلك المصالح في الاعتبار ومواءمتها مع مصالح دول المنطقة - هي طريقة الحوار . وهذه هي بالضبط عملية كونتادورا من ألفها الى يائها . فعندما يسود الحوار تتحسن فرص التفاهم والتعاون السلمي . وعندما تسود القطيعة لا تهدر تلك الفرص فحسب بل تنتشر التوترات بسهولة أيضا . لهذا يأسف وفندي كل الأسف لانقطاع محادثات مانزانيبو بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا ويحدونا خالص الأمل في أن تمتنسب الولايات المتحدة قريبا استئناف ذلك الحوار .

وبالطريقة نفسها ترى غيانا من الجوهرى بعث الحيوية في عملية كونتادورا .
 لقد حققت مجموعة كونتادورا وفريق ليما الداعم انجازا رائعا بوضع أساس تسوية سلمية
 شاملة . اننا نناشد تقديم الدعم الكامل القاطع لمواصلة عملية كونتادورا - لا من
 خارج المنطقة فقط وانما من داخلها ايضا . وعندما يواجه وفدي هذه المناشدة يدرك
 ادراكا تاما وجود بحر واسع يفصل بين شتى الاطراف في الحوار الذي تدعو اليه عملية
 كونتادورا . ان هذا المسمى ، كأي مسمى آخر ، لن يكون سهلا . لكن الخلافات ، وهي
 طبيعية ، يجب ألا يسمح لها بأن تعطل تحقيق الهدف الاوسع المتمثل في نظام للسلام
 والاستقرار والتعاون في أمريكا اللاتينية . ففي ظل هذا النظام منكب جميعا ، وفي
 غيابه سنخسر جميعا . ولا بد أن تنجح عملية كونتادورا .

إن عمل مجموعة كونتادورا وفريق ليما الداعم هو حقا مسمى في سبيل السلام ،
 والذين يسمون الى احباطه أو تقويضه انما ينفذون أوامر إبليس . وهذا المسمى ، علاوة
 على ذلك ، تضرب جذوره في صلب ميثاق هذه المنظمة وعدد من المكوك النخيلة المقدمة
 التي وضعتها الجمعية على مر السنين لتصريف العلاقات فيما بين الدول - ومنها اعلان
 مبادئ القانون الدولي المتملة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق
 الأمم المتحدة ، والاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، وعلان عدم جواز التدخل في
 الشؤون الداخلية للدول . كما تضرب جذوره في صميم الرغبة القوية لشعوب المنطقة في
 تطبيق هذه المبادئ وجعلها قوة محركة في العلاقات بين دولنا والدول الاخرى خارج
 منطقتنا .

ولا مفر من أن تترتب آثار سلبية على تجاهل هذه المبادئ أو طرحها جانبا فسي علاقات الدول ببعضها البعض . ولو حظيت تلك المبادئ منذ ١٩٨٢ بالاحترام الذي كانت تنصده لها نيكاراغوا وبقية المجتمع الدولي ، لما قامت الحاجة الى مناقشتنا هذه اليوم ، ولنجا آلاف الضحايا الذين ماتوا في محاولات زعزعة الاستقرار في نيكاراغوا وفيما بذل من الجهود للتصدي لتلك المحاولات . ولكن مازال هناك متسع من الوقت للعدول عن العنف الذي لا يفضي الا الى الموت وعدم الاستقرار . ولغيانا ، بوصفها دولة صغيرة في المنطقة ، مصلحة حيوية في تحقيق ذلك . ويأمل وفد بلادي أن يكون ما سمعناه خلال هذه المناقشة عن مشاعر القلق البالغ ، حافزا الى العودة الى الصواب واحترام القانون والنظام في أمريكا الوسطى .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) ان البلدان

النامية الممثلة هنا والتي تشكل أكثر من أربعة أخماس هذه المنظمة ، ومسؤوليتها الأساسية هي الدفاع عن استقلالنا وسيادتنا ، أي الدفاع ضد التدخل الأجنبي .

وبوصفنا أبناء أمريكا اللاتينية ، كان تاريخنا منذ أن حصلنا على الاستقلال نهالا مستمرا ضد التدخل . وتتويجا لهذه الجهود ، كرس ميشاق سان فرانسيسكو مبدأ عدم التدخل كضمان أساسي للتمايش السلمي بين المتحضرين ، وهو التزام يقع على عاتقنا جميعا ، أقوى وأضعف . وعملية التطور المؤسسي للعلاقات فيما بين الدول الأمريكية تعتمد هي ذاتها على قبول مبدأ عدم التدخل والتقييد به . ومن ثم يكون النظام المشترك للبلدان الأمريكية ناجعا عندما يحترم مبدأ عدم التدخل ولكنه يصبح في أزمة عندما ينتهك هذا المبدأ . ذلك أن مبدأ عدم التدخل ليس مطردا في المعاهدات والاتفاقيات فحسب ، ولكنه تأصل أيضا في روح ودم أبناء أمريكا اللاتينية ، وهو من بين العناصر التي تنتقل بثبات من جيل الى جيل بوصفه الدعامة الأساسية لهويتها .

ولهذا السبب لا يستطيع من يتخذ تدابير تدخلية أن يتجاهل ردود الفعل التي سيثيرها في المنطقة ، والطريقة التي ستؤثر بها ذلك على السلوك السياسي لشعوب

امريكا اللاتينية ، ومستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب في هذا النصف من الكرة الارضية . وما لم تعط هذه العناصر الوزن الذي تستحقه ، لن يمكن اجراء تقييم حقيقي للنتائج العسكية لما يعد في الحقيقة استخداما للقوة من أجل القوة ، خارج اطار القانون .

ولهذا السبب ، لابد من أخذ عنصرين أساسيين في الاعتبار . أولهما ، رغبة فسي تحقيق الحكم الذاتي أمريكا اللاتينية في التمتع بالاستقلال الذاتي وفي حل مشاكلها حلا سلميا دون تدخل أجنبي ، وهنا تبرز أهمية مجموعة كونتادورا كتأكيد لارادة أمريكا اللاتينية في تقرير مصيرها بنفسها . والعنصر الثاني هو ارتباطنا الخاص بأمريكا الوسطى ، لأن أمريكا الوسطى جزء حيوي من أمريكا اللاتينية . فتاريخنا واحد منعه أبطال مشتركون قاتلوا ، على اختلاف جنسياتهم ، كإخوة من أجل تحرير شعوبنا بأسرها ، ووجدوا في الاوقات العصيبة في كل بلد من بلداننا دفء القلوب الكريمة الذي يجدونه في بلدانهم . وأبناء أمريكا اللاتينية والكاريببي يشاطرون بلدان أمريكا الوسطى آمالها وأحزانها لاننا نتشاطر نفس ماضي النضال من أجل السيادة ، ذلك الماضي الذي وقع فيه التدخل في أمريكا الوسطى والكاريببي .

ولهذا السبب ، يقع على اولئك الذين يودون ان تقوم علاقات ايجابية تتسم بالاحترام بين شمال نصف الكرة الغربي وجنوبها ، التزام ومسؤولية التحدث بصراحة والافصاح عن مشاعرهم بصراحة ، وأن يوجهوا تحذيرا عندما تتعرض أسس هذه العلاقات للخطر ، وان يشجعوا الجميع على التفكير بصورة موحدة عندما يمكن أن يفضي الشهور بالجهروت الى اتخاذ قرارات تمسقية أو الوقوع في الخطأ ، وعندما تحل القوة محل القانون الذي يمثل ضمانا للجميع ، الامر الذي يمكن أن يخلق على المدى البعيد احساسا زائفا بالامن بالنسبة للبعض .

إننا نتشاطر قيما عديدة في هذا الجزء من العالم مثل التفاني من أجل الحرية ، والرغبة في تحقيق الديمقراطية والمساواة ، والتطلع الى مستقبل زاهر

للإبشرية . ولكن مفهوم الأمان عند دولة عظمى وعند غيرها من الدول في المنطقة ينبع من وجهات نظر مختلفة ، ومن الاختلافات في فهم الماضي واختلاف مصير كل دولة ، ولذلك ، فإن هذه المفاهيم تتماثل في بعض الأحيان وتتباين في بعضها الآخر .

إننا نحترم الاختلافات في وجهات النظر ، ولكن القيم التي نتشاطرها والمبادئ التي تشكل أساس تمايزنا رغم تباين دولنا من حيث القوة ، لا نقبل بأن تخضع لمفهوم أمن يقوض أمننا ولا أن يضحى لها من أجله . وعلاوة على ذلك ، لا يمكننا أن نقبل بأي حال من الأحوال القضاء على مبدأ عدم التدخل لأن هذا المبدأ يمثل بالنسبة لأمريكا اللاتينية الأساس والمطلب الضروري لسيادتنا وسلمنا الذي يتعرض للتهديد اليوم نتيجة للتدخل في أمريكا الوسطى . إن الصراع الذي قد ينجم عن ذلك لا يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر فحسب بل سيطلق العنان لسلسلة من التوترات والخزاعات الخطيرة في القارة بأسرها .

ولهذا السبب ، وجه وزراء خارجية الأرجنتين ، وأوروغواي ، والبرازيل ، وبنما ، وبيرو ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، والمكسيك ، في بيانهم المشترك الذي صدر منذ ستة أسابيع في نيويورك باسم ٢٥٠ مليوناً من الأمريكيين اللاتينيين ، انتباه المجتمع الدولي بأكمله إلى تزايد خطر الحرب في أمريكا الوسطى ، وطالبوا كل الدول بالانضمام بمسبة عاجلة ونشطة إلى الجهود الرامية إلى تجنب هذه الأخطار ومون السلم حيث أن السلم في أمريكا الوسطى هو سلمنا نحن .

وقد أبلغت أمريكا الوسطى العالم المرة تلو الأخرى ، ومن واجبنا أن نكرر ، أننا لا نود أن نرى حرباً تفرض علينا ، ولا نريد صراعاً مطمئناً في المنطقة ، ولا نريد أن نرى الأمريكيين اللاتينيين يدرسون ويصلحون لقتل الأمريكيين اللاتينيين ، ولا نريد أن نرى استخدام أراضي أمريكا اللاتينية لشن الهجمات على بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ، ولا نريد أن نرى الجهود التي يبذلها الأمريكيون اللاتينيون في سبيل

التوصل الى تفاهم سلمي بين دول أمريكا اللاتينية تحبط . ولا نريد أن نرى دول أمريكا اللاتينية في حالة من الانقسام والتناحر يؤدي الى القضاء على وحدة أمريكا اللاتينية ولا نريد أن نرى شعوب أمريكا اللاتينية تعاني الأمرين وتدفع الى خوض الحرب بالقوة ، وهذا هو ما ترغب كل الشعوب الشقيقة بالدم والتاريخ أن تتجنبه بأي ثمن كان .

والسؤال هو : هل ذلك أمر يصعب فهمه ؟ هل يصعب ادراك أن كل عمل من أعمال التدخل في أمريكا اللاتينية هو امتهان لكرامة أبنائها ، وأن كل عمل من أعمال التدخل ينكأ الجراح القديمة ويحيي الاحزان والآلام ؟ هل يصعب ادراك أن هذا التدخل يؤدي بغير داع الى تطرف الاتجاهات السياسية في أمريكا اللاتينية ويهدد مستقبل الديمقراطية في المنطقة بأسرها ، وأن سيامة التدخل هذه تزرع الريح فتحصد العاصفة وأنها تخلق خطرا أفدح بكثير من الخطر الذي يقال انها تمنعه ؟ وهل يصعب ادراك أن هذا التدخل يفضي الشرعية على التدخلات الأخرى في أمريكا اللاتينية ويخلق مشاكل جديدة لأمن شعوبها ، وأن سيامة التدخل هذه تسم العلاقات في نصف الكرة الأرضية وتقضي على مستقبل التعايش بين البلدان الأمريكية ؟ هل من العسير ادراك هذه المبادئ الأولية للسياسة الدولية ؟ أمن السهل الى هذا الحد نسيان الماضي ؟

من الواضح أن مشكلة أمريكا الوسطى لن تحل بمجرد انهاء التدخل الاجنبي ، بل تقتضي استمرار وتوسيع عملية كوندادورا التفاوضية التي متكفل الامن والثقة لجميع الاطراف المعنية مباشرة وتمنح كلا منها الحق في أن تختار طريقها مع احترام السبيل الذي يسلكه الآخرون ، وبذلك يفسح المجال أمام الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية والائخاء على المستوى الاقليمي . لكن شيئا من ذلك لا يمكن أن يتحقق على أساس سليم ودائم تحت ضغط التدخل أو العدوان الاجنبي ، لان تلك القيم تفقد جوفاء لا معنى لها اذا منحت في مقابل الاستقلال والسيادة . وقد سبقت الاشارة الى ذلك بوضوح وحزم في الاعلان الصادر عن وزراء خارجية مجموعة كوندادورا وفريق الدعم في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، إذ قالوا :

"إن [أمريكا اللاتينية] لا تريد أن يضحى بمبادئ ، تقرير المصير وعدم

التدخل باسم الامن أو الديمقراطية" . (A/41/662 ، ص ٣)

ومنذ أيام قليلة اعتمدنا في الجمعية العامة ، بأغلبية كبيرة ، قرارات تدعو الى انهاء حالات تدخل أخرى ، وإلى سحب قوات الاحتلال واحترام حق تقرير المصير فسي أنحاء أخرى من العالم . فهل هذا ما سننظر الى أن نفعله في أمريكا اللاتينية بعد أن

تقع الواقعة ؟ هل نحن عاجزون حقا عن منع وقوع التدخل أو العدوان ؟ وهل الأمم المتحدة عاجزة تماما عن الدفاع عن السلم والنظام القانوني الدولي وعن الضمانات الأولية لامن البلدان الصغيرة والمتوسطة ؟

لا نعتقد أن الوضع كذلك ، ومن ثم سنصوت مؤيدين للقرار وبذلك نعطي صوتنا لصالح حقوق وضمانات جميع البلدان الممثلة هنا لأن هذا القرار يتخطى حدود الاعتبارات الاقليمية والايديولوجية ، ولأنه كغيره من القرارات التي أكدت في الايام الاخيرة تأييد اغلبيية الدول الاعضاء لمبدأي عدم التدخل وتقرير المصير .

ومن ثم فقد اكتسبت مسألة أمريكا الوسطى أهمية وأبعادا عالمية لان الامر هنا مثلما هو في الازمات الاقليمية الاخرى يتعلق بالقيم والمبادئ الاساسية المرتبطة بالتعايش الدولي ولاسيما تلك التي تتمسك بها البلدان النامية .

لقد تمكنت أمريكا اللاتينية دوما من العثور على الوسائل المناسبة للوصول الى حلول تفاوضية لمشاكلها عندما احترم استقلالها وحريتها . ويطالب وزراء خارجية البلدان الثمانية الاعضاء في مجموعة كونتادورا وفريق الدعم بهذا الامتثال وهذه الحرية مرة اخرى عندما يقولون في إعلانهم :

"إننا كأبناء لأمريكا اللاتينية ، نطلب مهلة للتصرف لكي نعرض على

هؤلاء وأولئك حلا سلميا عادلا ودائما" . (المرجع نفسه)

وفي القرار الذي اتخذته منظمة الدول الامريكية منذ بضعة أيام في غواتيمالا أكدت جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تأييدها لمجموعة كونتادورا وفريق الدعم وحثتهما على مواصلة جهودهما واتخاذ موقف مؤيد للسلم والتفاوض ومناهض للتدخل والحرب ، وذلك على غرار ما فعلت في اجتماع النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية المعقود في ليما .

وقد آن الاوان كي يقوم المجتمع الدولي الممثل هنا بتعبئة قدراته على صون السلم وضمان ألا يعود التدخل الى انتهاك مبادئ الميثاق وكرامة الشعوب ولامتها .

وفي هذه الاوقات الحرجة بالنسبة لامريكا اللاتينية وبالنسبة لسلام العالم ، نكرر نحن مؤيدي كونتادورا الإعراب عن رغبتنا في تحقيق التوافق ونبدي حسن نيتنا تجاه جميع الاطراف المعنية بالصراع . ونجدد دعوتنا لتجنب شعوبنا الاضطرابات وأعمال العنف التي ستنتج حتما عن أي حل يقوم على استخدام القوة .

ونؤكد مرة أخرى الحاجة الملحة الى مفاوضات سياسية واقعية ومنصفة تكفل حق جميع شعوب امريكا اللاتينية في السلم والامن وتؤدي الى دعم الوحدة الوطنية والاخاء على الصعيد الاقليمي بين جميع أبناء أمريكا الوسطى داخل الاطار العريض لتضامن أمريكا اللاتينية .

السيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أجرت

الجمعية العامة مؤخرا مداوات بشأن السنة الدولية للسلم التي كان الاحتفال بها دليلا على أن المجتمع الدولي يريد أن يعتمد تدابير ملموسة لضمان التطور السلمي للبشرية . وما زالت أمريكا الوسطى من بؤر التوتر الخطيرة في العالم . فما زال المدنيون العزل والنساء والاطفال يتعرضون للقتل في تلك المنطقة . وما زالت المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي يضرب بها عرض الحائط دون اكتراث . فحكومة الولايات المتحدة إذ تسعى لاستعادة سيطرتها على نصف الكرة الغربي ، تتبع الان مسلكا سياسيا لا يعدو أن يكون تنفيذا لسياسة الامبريالية الامريكية في المدى الطويل الرامية الى بسط الهيمنة وإخماد أي شرارة لنضال التحرر الوطني لشعوب المنطقة .

ويزداد اللجوء الى استخدام القوة وحل مشاكل أمريكا الوسطى اعتمادا على العنف . واقترن ذلك بعدم الاعتماد لادراك أن تصعيد الصراع المفتعل في أمريكا الوسطى له تاثير خطير في زعزعة الاستقرار لا في أمريكا اللاتينية فحسب بل وفي العالم قاطبة .

إن واشنطن ترفض بمعناد أن تفهم أن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة مجرد نتيجة للجوع والفقر والمعاناة التي دامت قرونا طويلة ، ونتيجة للاجحاف في العلاقات التجارية والسياسية بين الدول الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية . وقد سببت التطورات التي طرأت على الحالة حول نيكاراغوا مؤخرا قلقا خاصا . فبالإضافة إلى مبلغ المائة مليون دولار الأمريكي التي خصمت للكونترا ، هناك مئات الملايين من الدولارات الأمريكية التي يجري إرسالها منذ فترة عبر قنوات سرية إلى عصابات المرتزقة بغية زعزعة استقرار الوضع السياسي في نيكاراغوا وتخريب اقتصادها إلى أقصى حد ممكن ، وإضعاف القوات المسلحة الساندينية . كما تزايدت أعداد السياسيين الذين يحدرون من خطر التدخل العسكري المباشر .

وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتعميد الضغط العسكري والاقتصادي والسياسي على دول أمريكا الوسطى ، لاسيما جمهورية نيكاراغوا ، بحجة الحاجة إلى الدفاع عن مصالحها القومية ومقاومة تغلغل الشيوعية الدولية في منطقة أمريكا اللاتينية ، مستخدمة حججا سخيفة تتعلق بالخطر المزعوم الذي تشكله دولة نيكاراغوا المستقلة ، التي يبلغ عدد سكانها ٢ ملايين نسمة ، على الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية . إن هذا هو سبب استمرار معاناة ذلك البلد من بلدان أمريكا الوسطى ، الذي أخضع لعدة قرون لدكتاتوريات من أقسى الدكتاتوريات في التاريخ - دكتاتوريات سوموزا . وتجرى زيادة القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة أمريكا الوسطى باطراد ، كما يجري توسيع القواعد العسكرية الموجودة وبناء قواعد جديدة . كما أن المناورات العسكرية باشتراك الولايات المتحدة الأمريكية مستمرة تقريبا في هندوراس . ويقصد باستمرار القوة هذا تخويف بلدان أمريكا الوسطى وإرغامها على الطاعة العمياء . كما تجلى التصميم على قمع كل تعبير حر عن الإرادة الاستقلالية لشعوب المنطقة للعدوان المسلح الناجح على غرينادا .

استمعنا قبل أقل من نصف ساعة تقريبا الى بيان ممثل الولايات المتحدة ، الذي يشهد على أن الولايات المتحدة تعترم مواصلة السياسة التي مارستها حتى الآن تجاه بلدان أمريكا الوسطى ، وهي سياسة أدانها المجتمع الدولي أكثر من مرة وفي عدد من الأماكن - بما في ذلك هذه الجمعية . ومن رأينا أنه في هذه الحالة ليس من المناسب للولايات المتحدة أن تعطي دروسا عن ماهية الديمقراطية والحرية . إن شعب نيكاراغوا وحده ، بقيادة الحكومة الساندينية ، هو الذي يملك حق تقرير شؤونه الداخلية والطريق الذي يريد أن يسلكه من أجل تحقيق مستقبل أفضل وأكثر سعادة .

وهناك تناقض حاد بين موقف الولايات المتحدة الأمريكية والنهج البناء الذي تنتهجه حكومة نيكاراغوا الساندينية ، التي تسعى لاجراء حوار ناجح فيما بين البلدان المعنية بغية تحقيق تسوية سلمية وعادلة للحالة في المنطقة . وقد تجلى هذا في اهتمام نيكاراغوا باستئناف المفاوضات المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك باستعدادها لقبول الوثائق التي وضعتها وقدمتها مجموعة كونتادورا .

كما شاركت جمهورية نيكاراغوا بفعالية في جهود السلم وقدمت عددا من المقترحات الخاصة بها ، والتي قد تفضي الى التوصل الى توافق في الآراء مقبول بشكل عام . واتخذت أيضا موقفا بقاء من الاقتراحات التي تقدمت بها بلدان أخرى من بلدان أمريكا الوسطى ، وأظهرت استعدادا لقبول ما عسى أن يدخل من تعديلات على وثائق كونتادورا الأساسية ولتقديم عدد من التنازلات ، شريطة أن يتوقف العدوان المسلح وأن لا يكون هناك أي تدخل في شؤونها الداخلية السيادية . ومن الجلي - كما اتضح من التطورات الأخيرة حتى الآن - ان لا أمل في النجاح لاية مبادرة سلم تتقدم بها نيكاراغوا ما لم يطرأ تغير على موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي من الواضح انها تسعى للاطاحة بالحكومة الساندينية الشرعية . ولا يمكن أن يكتب النجاح لاية محاولات لمنع التفاهم فيما بين شعوب بلدان أمريكا الوسطى الاخوية ، التي تربطها ببعضها البعض روابط تاريخية وثقافية وعرقية وغيرها ، تلك الروابط التي يمكن أن تساعد على تحقيق تسوية سلمية .

إن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وكذلك البلدان الاشتراكية الأخرى تبذل كل جهد لخلق الظروف لمون السلم العالمي ، وتؤيد تعزيز دور ومسؤولية الأمم المتحدة في السعي لتحقيق هذا الهدف الإنساني السامي . وعليه ، فإننا ندين تحدي قرارات محكمة العدل الدولية في لاهاي ، ونطالب باعتماد تدابير فعالة تفضي إلى وقف الحرب غير المعلنة التي تشن على النظام السانديني في نيكاراغوا .

إننا نقدر تقديرا عاليا السياسة الخارجية البناءة والسلمية التي تنتهجها حكومة نيكاراغوا في سعيها لتحقيق تفاهم فيما بين دول المنطقة وحل المشاكل القائمة عن طريق المفاوضات على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والتعاون . وقد وفرت نتائج الانتخابات دليلا مقنعا على دعم الشعب النشط الواسع للنهج الشعبي الذي تديره قيادة نيكاراغوا الساندينية ، الذي يستهدف أعمار البلاد وتمييز وحدتها الوطنية واستقلالها السياسي والاقتصادي وتحقيق تسوية سياسية أكثر انصافا في أمريكا الوسطى . وإننا نتفهم تفهما تاما التدابير التي اضطرت الحكومة الساندينية إلى اتخاذها ، نتيجة لتعميد الهجوم على سياسة نيكاراغوا الداخلية ، بغية ضمان أمن البلد وقدرته الدفاعية . وإننا نشني على جهود السلم التي تظلع بها بلدان مجموعة كونتادورا ، وتلك التي تظلع بها فريق ليما . وسنؤيد أنشطة مجموعة كونتادورا ونسعى لتكثيف الدعم المقدم إليها من الأمم المتحدة . ومتواصل تشيكوسلوفاكيا ، بقدر ما تسمح به إمكانياتها ، تقديم التشجيع السياسي والاقتصادي والمادي إلى جمهورية نيكاراغوا لتمكينها من تحقيق الأهداف النبيلة للشورى الساندينية ، وتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي الكامل والقضاء على تبعات الحرب غير المعلنة التي تواجهها . إننا نطالب بوقف تمويل عمال الكونترا ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة واحترام سيادتها . وإننا مقتنعون بأن تنفيذ التدابير التي تحقق هذا الهدف ، هو وحده الذي سيخلق الشروط المسبقة الضرورية للتوصل إلى حل سلمي نهائي ومقبول بصورة عامة لازمة أمريكا الوسطى .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تفاقمت الازمة

في امريكا الوسطى بشكل خطير خلال العام الماضي ، ويشير الموقف قلقا بالغا لدى الحكومة السويدية ، فقد تصاعدت التوترات والصراعات ، كما يزداد تكديس القسوى العسكرية بالاضافة الى التدخل الخارجي . وازدادت انتهاكات الحقوق الاساسية للقانون الدولي كاحترام السلامة الاقليمية والسيادة . وكان قرار الولايات المتحدة بشأن زيادة مساعدتها لما يسمى "بالكونترا" عاملا اساسيا في هذه المرحلة الجديدة الخطيرة الابعاد التي تهدد القارة .

وتستمد الصراعات في امريكا الوسطى جذورها من الظلم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على مر السنين . وينبغي التصدي لهذه الاسباب الكامنة وراء هذه الصراعات ، وقد أكدت الحكومة السويدية منذ البداية انه لا يمكن تحقيق ذلك الا اذا سويت الصراعات بالسبل السياسية والسلمية . فالضغط العسكري من الخارج لا يهدد جهود السلم فحسب ، ولكنه يهدد ايضا عملية الديمقراطية والاصلاح الاجتماعي والاقتصادي .

لقد ذكر الامين العام في تقريره A/40/1136 بشأن امريكا الوسطى ستة عناصر ينبغي ان يقوم عليها الحل الشامل .

وتؤيد الحكومة السويدية بقوة وبشكل كامل الرأي القائل بان هذه العناصر تمثل الشروط الاساسية لاقرار سلم دائم في المنطقة . فاذا ما نفذت هذه العناصر بشكل كامل ومتزامن فانها تعني كسرا حاسما للحلقة المفرغة التي شهدناها خلال الاشهر الاخيرة والتي وصفها الامين العام قائلا ان :

"التفاقم المستمر للازمة في امريكا الوسطى واصطبغها بشكل متزايد

بالطابع الايديولوجي ، وبالتالي دخولها في نطاق الصراع بين الشرق والغرب ،

وظهور خطر نشوب صراع عام في المنطقة" . (A/40/1136 ، الفقرة (١))

وقد أكدت مجموعة كونتادورا خطورة هذا الموقف في اعلاناتها الاخيرة ، ويتمين

على المجتمع الدولي ان يستجيب لهذه الاشارات الخطيرة بتكثيف دعمه لجهود السلم التي

تبذلها مجموعة كونتادورا .

وتوجه بلدان كوندادورا في الوقت الراهن اهتمامها الخاص الى الظروف الرئيسية التي تحدد المناخ السياسي في المنطقة والعقبات التي تعوق التوصل الى حل سلمي . وتلك مهمة اساسية للغاية وينبغي ان ترى كمواهمة ضرورية لظروف متفاقمة استجبت على الوضع الحالي للاسف . ونحن على قناعة كاملة بان أعمال كوندادورا المبتكرة والدؤوبة سوف تستمر للتوصل الى اتفاق عن طريق المفاوضات .

ويستند تأييدنا الكامل المستمر لعملية كوندادورا الى اعتقادنا بأنه ليس هناك من بديل واقعي لجهد أمريكا اللاتينية هذا لإقامة السلم . وتقوم عملية كوندادورا على مبادئ القانون الدولي ، مثل السلامة الإقليمية ، والسيادة الوطنية ، وعدم استخدام القوة ، وهي مبادئ ذات أهمية بالغة للسويد أيضا . وفضلا عن ذلك ، فإن مبادئ كوندادورا الأساسية الأخرى مثل : نزع السلاح ، وتعزيز حقوق الانسان ، والتعاون الاقتصادي ، تشكل عناصر أساسية في السياسة الخارجية للسويد . والسويد على استعداد لأن تبحث بروح ايجابية المقترحات المتعلقة بالطريقة التي يمكن ان تظلع بها البلدان الأوروبية بدور أكثر فاعلية في هذا العمل* .

ان الحكومة السويدية قد رفضت مرارا أية تدابير من قبيل فرض الجزاءات الاقتصادية أو تأييد المجموعات المسلحة انتهاكا للقانون الدولي للطاحة بحكومة شرعية . هذه التدابير تعوق الآن وبشكل خطير عمل كوندادورا السلمي . وقد أيدت الحكومة السويدية قرار مجلس الامن ٥٦٢ (١٩٨٥) الصادر في ايار/مايو ١٩٨٥ وتحفظت على مقرر الولايات المتحدة بشأن فرض جزاءات اقتصادية على نيكاراغوا .

لقد خلصت محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، الى أن الولايات المتحدة تصرف في علاقاتها مع نيكاراغوا بشكل يمثل انتهاكا لمبدأ

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نفيرومباتس (رواندا) .

عدم التدخل في القانون الدولي . واستند قرار المحكمة على نتائج مفادها ان الولايات المتحدة قامت بتدريب وتسليح وتمويل وامداد قوات الكونترا ، ومن ثم قامت بتشجيع ودعم ومعاونة الانشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها . فضلا عن ذلك ، تبين للمحكمة ان الولايات المتحدة قامت بزراعة الالفام في المياه الداخلية أو الاقليمية لنيكاراغوا ، ويمثل هذا انتهاكا للالتزام الدولي الاساسي بعدم استخدام القوة ضد دولة أخرى .

ومن الجدير بالملاحظة ايضا في هذا السياق أن المحكمة رفضت تبرير الدفاع الجماعي عن النفس الذي طرحته الولايات المتحدة . ووضحت المحكمة أن الدفاع عن النفس ، سواء كان فرديا أو جماعيا ، لا يمكن ان يمارس الا ردا على هجوم مسلح . ودعت المحكمة بالاجماع كلا الطرفين الى السعي الى ايجاد حل لمنازعاتهما بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي .

ويعتبر حكم محكمة العدل الدولية أعلى رأي قانوني دولي بشأن هذه المسألة . وتؤمن السويد ايمانا راسخا بحكم محكمة العدل الدولية وتأييده . ومن ثم قبلت السويد الولاية الالزامية للمحكمة . ولهذا يعتبر حكم المحكمة بإدانة مساعدة الولايات المتحدة لمجموعات الكونترا ذا اهمية بالغة بالنسبة لنا . ان المحكمة بالاضافة الى قيمتها الكبيرة في ارساء المعايير في الحاضر والمستقبل ، تمكن المجتمع الدولي من ان يحصل على حكم موضوعي في مسألة تشوهها الان الاعتبارات العقائدية والمقاييس العسكرية .

وتنضم السويد الى الدعوة الدولية الموجهة الى الولايات المتحدة لكي تمتثل بشكل كامل لحكم المحكمة وتوقف دون مزيد من الابطاء دعمها وتدريبها للكونترا . فضلا عن ذلك نكرر مناشدتنا الولايات المتحدة أن تؤيد بشكل فعال وغير مشروط عملية كونتادورا وأن تتصرف بروحها .

لقد أكدت من قبل البعد الاقتصادي والاجتماعي للآزمة في امريكا الوسطى . فعلى سبيل المثال ، انخفض دخل الفرد بشكل كبير في المنطقة ، فضلا عن ان توزيع الدخل في

معظم البلدان زاد تباينا . وتدعو الحاجة الى تقديم مساعدة دولية واسعة النطاق الى المنطقة دعما لجهودها للتغلب على الازمة الاقتصادية والاجتماعية الحالية وتغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية غير العادلة في كثير من الحالات .

ويبدو واضحا ان شمة قوما خطيرا لحقوق الانسان الاساسية السياسية والمدنية في انحاء متعددة من المنطقة . وتدعو الحاجة الماسة الى تقديم مساعدة انسانية فورية ، وبوجه خاص لعدد كبير من اللاجئين والمشردين في امريكا الوسطى . والمساعدة الانسانية اداة هامة ايضا لدعم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان . ولهذه الاعتبارات ترحب حكومتى بالاهتمام الذي وجهه الامين العام للأمم المتحدة الى هذا الجانب من الازمة في امريكا الوسطى . والسويد على استعداد للاستمرار في القيام بدورها في هذا السياق .

وفي اطار الحالة الكثيبة بوجه عام في امريكا اللاتينية ، توجد مع ذلك بعض العناصر الايجابية . فقد اجريت انتخابات خلال العام الاخير في هندوراس وغواتيمالا ومرة اخرى في كوستاريكا . وقد قرر رؤساء دول امريكا الوسطى الخمسة ان يقوموا بانشاء برلمان لامريكا الوسطى يتألف من أعضاء منتخبين بحرية بالاقتراع العام المباشر . وهناك مشروع دستور لايزال قيد الاعداد في نيكاراغوا . وترحب حكومة السويد بهذه التطورات الديمقراطية وتشجعها .

وقد رحبت الحكومة السويدية ايضا بانتخاب حكومة دستورية مدنية في غواتيمالا . ومن رأينا ان طموحاتها المحمودة في مجال حقوق الانسان ، وسياساتها القائمة على الحياد الايجابي ، تعتبر ، عناصر هامة في التطور الايجابي في المنطقة .

وكما ذكر سلفا يتناقض تأييد القوات المسلحة غير النظامية تناقضا تاما مع المبادئ الاساسية للقانون الدولي وينعكس بصورة سلبية على جهود السلم في المنطقة . ولذلك فان حكومتى تؤمن بان انصراف نية كوستاريكا المعلنة ، كما وضحتها رئيسها ، الى عدم السماح باستخدام اراضيها من قبل مجموعات الكونترا أمر يتسق تماما مع عملية السلم التي تقوم بها كونتادورا . ومن الواضح ان هذه السياسة اذا أخذت بها بلدان اخرى في المنطقة ، سوف تسهم بشكل حاسم في عملية السلم وتخفف من التوترات الشائبة .

وتعلق حكومتي أهمية كبرى على التزام نيكاراغوا بالديمقراطية وبالنظام السياسي المتعدد الأحزاب وبعدم الانحياز . وينبغي مساعدة نيكاراغوا وتشجيعها على تحقيق تلك الاهداف الاساسية . فلن يؤدي الضغط العسكري والاقتصادي الا الى الاضرار بهذا التطور .

لقد أعربت حكومة السويد عن أسفها للقرار الذي اتخذته نيكاراغوا باعادة فرض حالة الطوارئ ، وكذلك للتدابير الجديدة الخاصة بفرض قيود اضافية على حرية التعبير . ونأمل أن ترفع تلك التدابير في اقرب وقت ممكن . غير انه لا يفوتنسا ان نلاحظ أنها تدابير فرضت في ارتباط بقرار كونغرس الولايات المتحدة بتخصيم ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمساعدة قوات الكونترا . لقد قتلت هذه الجماعات واختطفت المدنيين ، وهاجمت المزارع ، ونهبت مخازن الغذاء ، وهددت العاملين في مجال المساعدة الخارجية واغتالتهم . وتدين حكومتي هذه الانشطة ادانة قاطعة . ان جماعات الكونترا ليست رمل الامل والديمقراطية .

وبالرغم من اتخاذ بعض الخطوات صوب استئناف محادثات السلم بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوند مارتي للتحرير الوطني/الجبهة الديمقراطية الثورية ، مازال الصراع المسلح مستمرا . وتسبب الحرب الاهلية في السلفادور معاناة انسانية هائلة ، وتعمق التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتحسين حالة حقوق الانسان . وقد اضاف الزلزال المأساوي عبئا اضافيا على اقتصاد البلاد . وتامل حكومتي ان يعاد تنشيط الحوار بين طرفي الصراع ، وهو حوار يؤيده كبير اساقفة السلفادور تاييدا نشيطا ، وبوسع ان يقضي الى حلول ميسامية تحظى بتأييد واسع النطاق من سكان السلفادور . ان استمرار وزيادة المساعدة العسكرية الخارجية لن يسهما في رأينا في عملية المفاوضات الضرورية أو في تحسين حالة حقوق الانسان .

ان زيادة حوادث الحدود وحدة التوترات بين دول المنطقة ، وخاصة تلك التي تعد كوستاريكا وهندوراس ونيكاراغوا أطرافا فيها ، تشكل حدثا خطيرا يهدد بوضوح جهود السلم . ونحن ندعو الاطراف المعنية الى الشروع في مفاوضات ثنائية مباشرة وفقا

لمبادئ كونتادورا لحل تلك الصراعات . ونأمل أن تقوم بذلك بغير تأخير وأن تمتنع عن اتخاذ خطوات من شأنها زيادة المواجهات . ويمكن أن تكون الاتفاقات المؤقتة الخاصة بإنشاء لجان إشرافية حدودية لمون السلم خطوات هامة نحو تخفيف حدة التوترات . ونحن نهيئ ببلدان أمريكا الوسطى أن تلتزم بالعمل مرة أخرى في إطار كونتادورا ووفقاً لمبادئها . ويجب عدم السماح للضغوط الخارجية بتمويق هذه الجهود .

السيد الاتاسي (الجمهورية العربية السورية) : تناقش الجمعية العامة

البند المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى" ، وتوليها الأهمية في كل دورة لخطورة الوضع الناجم عن تهديدات للسلم والأمن الدوليين وزعزعة استقرار دول المنطقة وأشغال حروب قد لا تقتصر على دولها فقط .

في حقيقة الأمر أن موضوع الحالة في أمريكا الوسطى هو موضوع يتعلق بحق الدول في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي بمعزل عن أي تدخل خارجي وبحقها العيش في سلام بمعزل عن التهديد باستعمال القوة في العلاقات ما بين الدول .

أن محاولات الولايات المتحدة الأمريكية زعزعة استقرار النظام الساندينستي وبالتالي قلب نظام الحكم في نيكاراغوا من شأنه أن يعرض أمن وسلام المنطقة في أمريكا الوسطى إلى الخطر .

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وبصورة خاصة في هذا العام ، القيام بأعمال لا تهدف أبداً إلى استتباب السلم والأمن بل على العكس من ذلك فهي تريد خلق المشاكل والقلق التي من شأنها تهديد نظام الحكم في نيكاراغوا . أن موافقة كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية على تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون دولار لما يسمى بالكونترات ما هي إلا تعبير عن وجه الإدارة الأمريكية الحاقد على الثورة الساندينسية وعلى الشعب النيكاراغوي بأجمعه . لقد خصمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه المبالغ لقلب نظام الحكم وتوظيف المرتزقة وأشغال الفتن ما بين الدول المجاورة لنيكاراغوا والمحيط بها .

ان محاولات الولايات المتحدة لغرض العقوبات وإحكام الحصار على نيكاراغوا تتعارض تعارضاً كلياً مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ، والاعلان الدولي الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، وحق الشعوب في اختيار نظامها الاقتصادي والاجتماعي .

ان محاولات الولايات المتحدة الأمريكية زرع الالفام في موانئ نيكاراغوا هو مخالف لأبسط المبادئ القانونية والعرفية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

ولقد اعتبرت محكمة العدل الدولية ان ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية يشكل خرقاً للسيادة وللاستقلال السياسي لدولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة ، وطلبت من الولايات المتحدة الأمريكية أن تكف وتمتنع فوراً عن القيام بأي اجراء يؤدي الى تغيير أو اغلاق أو تهديد منافذ الوصول من وإلى موانئ نيكاراغوا وخصوصاً زرع الالفام .

لقد أعلنت نيكاراغوا أكثر من مرة بشبات وتصميم عن رغبتها الأكيدة في احلال السلام في أمريكا الوسطى ، وعبرت عن تعاونها الكامل وقبولها لجميع الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا لاحلال السلام في أمريكا الوسطى ، وكذلك فريق الدعم . لقد أعلنت نيكاراغوا كمربون عن حسن نيتها في احلال السلام عن استعدادها لاستئناف الحوار مع حكومة الولايات المتحدة لبحث جميع نقاط الخلاف العالق ما بين الدولتين .

لقد استمعنا مراراً من القادة النيكاراغويين عن رغبة بلادهم في العيش بسلام وعن رغبتهم في اقامة علاقات ودية وطيبة مع حكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية . لقد استمعنا الى ممثلي حكومة نيكاراغوا في مجلس الأمن يقولون ، بالرغم من المؤامرات التي تحيكها الولايات المتحدة ضد بلادهم ، انهم مستعدون لمفاوضة الولايات المتحدة واستئناف الحوار معها .

لقد أراد زعماء نيكاراغوا الاحتكام الى الضمير العالمي ، المتمثل بمجلس الأمن ، بشأن العمل على تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية . وبكل أسف كان الحاكم حكماً وخصماً في آن واحد وصدر الحكم بضرورة أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية ، الا انه سقط بالفيتو الأمريكي . ان نيكاراغوا لا تعتبر ان قضيتها العادلة قد سقطت لان الجمعية العامة عادت لتؤكد على ضرورة ان تلتزم الولايات المتحدة بتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية .

إن استخدام حق الفيتو أو سوء استخدامه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يطرح على المجتمع الدولي مشكلة هذا الامتياز الذي منحه الميثاق لدولة عظمى عليها مسؤوليات تتعلق بالسلم والامن الدوليين ، بينما هي تستخدمه لتحمي نفسها من الادانة أو لتحمي عملاتها امثال اسرايل وجنوب افريقيا من تطبيق احكام الميثاق عن جرائمها . كم من مرة أساءت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام حق الفيتو لحماية اسرايل من الادانة نتيجة قيامها بأعمال ارهاب وتشريد للفلسطينيين . وكم من مرة أساءت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام حق الفيتو لتمنع ادانة اسرايل عن هجماتها على الاماكن المقدسة ودور العبارة في فلسطين المحتلة . وكم من مرة أساءت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام حق الفيتو لتحمي اسرايل من ادانات مجلس الامن أثناء غزوها للبنان . ان سجل الولايات المتحدة الأمريكية حافل بذلك . وليس بخاف على أحد الدور الذي تقوم أو قامت به اسرايل شريكة الولايات المتحدة في دعم سوموزا ومصالح الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى .

لقد اعتبر مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري من هذا العام .

"ان الحالة السائدة في أمريكا الوسطى تشكل إحدى بؤر التوتر

الرئيسية على الصعيد الدولي" (A/41/697 ، المرفق ، ص ٦٨)

وانه على الرغم من جهود بلدان عدم الانحياز ومجموعة الكونتادورا فما زالت الامبريالية الأمريكية تصعد من هجماتها وتتدخل في الشؤون الداخلية ضد نيكاراغوا . وأدان الرؤساء تصعيد العدوان والاعتداءات العسكرية ضد سيادة نيكاراغوا واستقلالها السياسي ولامتها الاقليمية وحققها في تقرير المصير .

ان الجمهورية العربية السورية تدين بكل قوة جميع الاعمال المرتكبة ضد سيادة واستقلال نيكاراغوا من قبل الامبريالية الأمريكية وبصورة خاصة تمويل وتدريب جماعات المرتزقة لاستخدامها في أعمال التخريب . إننا ندعو الطرفين لاستئناف الحوار والجلوس على طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى الحل السياسي لمشاكل المنطقة وبالتعاون مع مجموعة الكونتادورا وفريق الدعم .

السيد كيولا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : تتسم الحالة في العالم في عام ١٩٨٦ ، الذي أعلن سنة دولية للسلام ، بزيادة حدة المنازعات والتوترات التي تسببت فيها القوى العدوانية للإمبريالية والرجعية الدولية . وتعاني أمريكا الوسطى هي الأخرى من هذه الحالة المأساوية التي تشكل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين .

وقد خاضت شعوب أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية ، شأنها شأن الشعوب الأخرى المقهورة والمستعمرة في العالم ، وما زالت تخوض نضالا عنيدا وباسلا من أجل الاستقلال الوطني والحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة ، فالأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة لا تؤدي إلى شيء سوى تفاقم حالة تلك الشعوب الاقتصادية والاجتماعية . ولا يخفى على أحد أن الأزمة السياسية الراهنة التي تسبب الاضطراب في تلك المنطقة تمتد جذورها إلى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الجائرة والسائدة هناك . ومن المؤسف أن هذا ليس ما يراه من ارتكبوا وما زالوا يرتكبون أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي ضد أحد بلدان المنطقة وهي نيكاراغوا .

منذ وصول جبهة التحرير الوطني الساندينية إلى السلطة في تموز/يوليه ١٩٧٩ ، كرس شعب نيكاراغوا بقيادة الجبهة جميع جهوده لبناء الأمة ، في محاولة لاقامة مجتمع جديد عادل وديمقراطي حقيقي . وهذا هو الحق السيادي الثابت المسمى بحق تقرير المصير والذي مارسه هذا الشعب الذي عانى من قهر دكتاتورية سوموزا الدموية منذ انتشار الثورة الساندينية . ويخشى الإمبرياليون من انتشار هذا المثال الرائع في المنطقة . ولهذا تبذل الحكومة الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية كل ما في وسعهما من أجل إسقاط النظام الديمقراطي في نيكاراغوا . وقد أنفقت تلك الدولة الإمبريالية العظمى مبالغ طائلة لتمويل الأنشطة الإجرامية الرامية بصورة سافرة أو مستترة لزعزعة الاستقرار وإسقاط النظام الجديد . ومن الجدير بالذكر أن نيكاراغوا قدمت أكثر من عشر شكاوي إلى مجلس الأمن في هذا الصدد .

وقد أدانت الجمعية العامة ومجلس الأمن في أكثر من مناسبة أعمال التحرش والعدوان التي ترتكبها هذه الدولة العظمى وعمارات المرتزقة المعروفين باسم الكونترا والتي توجد قواعدهما في أراضي البلدان المجاورة لنيكاراغوا . ومن المعروف ان واشنطن تسارع في تنفيذ خطتها الرامية إلى دعم قواتها المسلحة وقواعدها العسكرية في البلدان المجاورة لنيكاراغوا ، حتى تتمكن عند الاقتضاء من التدخل المباشر في نيكاراغوا . وبالإضافة إلى ذلك ، مارست حكومة الولايات المتحدة ضغوطا على دول المنطقة لاغرائها بتأييد سياستها ضد نيكاراغوا والحركات الثورية في المنطقة .

ومن المعلوم للجميع ان حكومة الولايات المتحدة ووكالة المخابرات المركزية تتوليان تدريب الكونترا وتجهيزهم بالأسلحة وأن هذه العمالات تعمل بحرية في البلدان المجاورة لنيكاراغوا ، وأن أعضاءها خونه ارتكبوا وما زالوا يرتكبون جرائم لا توصف ضد شعب نيكاراغوا ولن يستطيعوا أبدا أن يعودوا إلى الحكم حتى يواظبوا قمع وامتفلال الشعب من جديد . وكل ما يوسعهم أن يفعلوه هو خلق صعوبات مؤقتة لجبهة التحرير الوطني الساندينية ، فهم لا يزدون عن أن يكونوا وقودا للمدافع في خدمة الإمبريالية .

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام ، تمكنت الوفود الأجنبية التي شاركت في الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الجبهة الساندينية للتحرير الوطني والاحتفال بالذكرى العاشرة لوفاة كارلوس فونسيكا ، من أن ترى بوضوح أن شعب نيكاراغوا يقدر السلم والعدالة مثله مثل جميع الشعوب الأخرى .

إن السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير الوطني الساندينية سيامة عادلة ، وتتماهى تماما مع التطلعات المشروعة لشعبها الكادح بأسره . ولهذا ، يصر شعب نيكاراغوا على الدفاع عن استقلاله وسيادته الوطنية اللذين حمل عليهما بعد نضال مرير . ان شعب نيكاراغوا لديه تقليد طويل من النضال البطولي ضد العدوان الامبريالي بل في الواقع ضد أي قمع واستغلال محليين كان ضحية لهما .

وفي الآونة الاخيرة أسقط الجيش الشعبي السانديني طائرة نقل تكتيكية من طراز "سي ١٢٣" ، كانت تنقل امدادات الاسلحة وغيرها من العتاد الحربي للمرتزقة الماجورين لهم للامبريالية . وقد اعتقل أحد افراد طاقم الطائرة . وهو امريكي وهذا يبين أن الجيش الشعبي السانديني اصبح أكثر قوة وبإمكانه احباط كل أعمال التخريب والعدوان التي يرتكبها أي عدو ، والتي من شأنها المساس بسيادة بلده والحاق الضرر باستقلال ذلك البلد وسلامة اراضيه .

إن التجربة المستفادة من حرب العدوان الامريكية في لاوس وقيمت نسام وكمبوتشيا ، توضح أنه ما من بلد معتد ، أيا كانت قوته ، يستطيع كسب حرب شعبية في بلد ما - مهما كان صغيرا - يتعرض للعدوان .

إن حكومة لاو تنضم إلى المجتمع الدولي في الاضادة بجهود السلم التي بذلتها جميع البلدان الاعضاء في مجموعة كونتادورا ومجموعة الدعم ، والمبادرات التي اتخذت زمامها حتى الآن من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة دائمة للحالة في أمريكا الوسطى . اننا نعتقد أن استعادة السلم إلى أمريكا الوسطى تتطلب وضع حد لكل تدخل وعدوان ضد نيكاراغوا ، ولكل دعم وتأييد للكونترا المناهضين للساندينيين ، والكف عن استخدام بلدان المنطقة كمنصة انطلاق لعن الهجوم ضد نيكاراغوا وضد الحركات الثورية في المنطقة ، إلى جانب الاحترام المارم للحقوق الوطنية الاساسية لكل الشعوب . ان استعمال القوة ، الذي يتعارض مع الميثاق والقانون الدولي ، لا يمكن أن يخدم سوى تردي الحالة .

إن المجتمع الدولي ، ادراكا منه للتهديدات الخطيرة التي يفرضها على السلم والامن الدوليين تصاعد التوتر في الوقت الراهن ، طالب مؤخرا عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة حكومة الولايات المتحدة بأن تحترم حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وجميع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ذات الصلة ، بل وأن تقوم بتنفيذها بحذافيرها ، وأن تأخذ بعين الاعتبار المقترحات المعقولة المقدمة من حكومة نيكاراغوا ، والنداء الصادر عن المؤتمر الثامن لحركة عدم الانحياز ، ومبادرات السلم التي اتخذت زمامها مجموعة كونتادورا . وأن تلتزم بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي .

إن القتال من أجل حماية شعوب أمريكا الوسطى وغيرها من شعوب أمريكا اللاتينية واستقلالها الوطني هو بلا شك قتال عادل . ولهذا يحظى بتأييد قوي متزايد من جميع شعوب العالم ، بما فيها شعوب وحكومة جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية . ونحن مقتنعون بأن هذا النضال المشروع سيكفل في النهاية بالنصر ، وبذلك يسهم في صون السلم والامن في أمريكا الوسطى ، بل وفي أرجاء منطقة أمريكا اللاتينية والعالم بأسره ، وسيؤدي إلى النهوض بالتعاون الذي يعود بالخير على الجميع .

السيد موران (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تتابع الحكومة

الاسبانية عن كتيب البند الذي نتناوله الآن الا وهو الحالة في أمريكا الوسطى ، ليس فقط بسبب الروابط الاخوية التي تربطنا بكل بلدان منطقة أمريكا الوسطى ، لكن أيضا بسبب الطابع الخطير للغاية للحالة المتأصلة الآن في أزمة أمريكا الوسطى .

منذ الدورة الماضية للجمعية العامة "تتفاقم الأزمة في أمريكا الوسطى يوما بعد يوم ، ويتزايد خطر الحرب يوما بعد يوم" (A/41/662 ، المرفق ، ص ٢) ، كما أعلن وزراء خارجية مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في أول تشرين الأول/أكتوبر الماضي . وبلادي تشاطر بلاد ايبيريا وأمريكا اللاتينية قلقها الأساسي . الناجم عما يمكن أن تؤدي إليه زيادة التوتر المسلح من مضاعفات ملبية خطيرة ، قد تفضي إلى صراع سافر ليس فقط في بلدان أمريكا الوسطى لكن أيضا بالنسبة لكل أمريكا اللاتينية بما له من آثار وخيمة على السلم العالمي .

لا بد من تجنب التحول صوب حل عسكري غير عملي ، وبدلا من ذلك يتمين علينا جميعا أن نقدم تاييدنا لحل سلمي اقليمي متفاوض عليه ، كما طالبت به مجموعة كونتادورا وفريق الدعم ، اللذان يحاولان بوجه عام ، ومن منظورهما الخاص ، أن يعالجا المشاكل الهيكلية في المنطقة من ابعادها الامنية وكذلك السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وقد أيدت حكومة بلادي بلا تحفظ المبادرات التي اتخذت زمامها مجموعة كونتادورا منذ تشكيلها في عام ١٩٨٢ ، وأعلنت ذلك في مناسبات عدة في الجمعية العامة ومجلس الامن .

لقد اعتقدنا دوما أن الطريق الذي تسلكه مجموعة كونتادورا هو الطريق الوحيد القادر على فهم وحل مشكلة معقدة كمشكلة امريكا الوسطى نجمت عن تطور تاريخي خاص من المستحيل أن تطبق عليه نماذج خارجية . فمجتمعات امريكا الوسطى تواجه ألوانا فادحة من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي ، وقدرًا كبيرًا من التبعية الاقتصادية الخارجية ، واخفاقًا بيّنًا للحلول الديكتاتورية أو الاستبدادية ، وانقسامات في عملية التمشبب الاجتماعي . وفي ظل هذه الظروف ، لا يمكن احراز أي تقدم صوب المثل العليا المشتركة للسلام والتنمية والعدالة إلا من خلال اطارها الحقيقي دون أي تدخل خارجي ، كما أوضحت ذلك وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى .

ولا نستطيع أن ننسى أيضا أن ادخال منطق ودينامية الصراع بين الشرق والغرب في هذه المنطقة سوف يزيّد في ابعادها عن مناخ الحوار والوشام بين حكومات امريكا الوسطى ، وهو أمر ضروري للغاية لتمكينها من التغلب على خلافاتها ومواجهة مشاكلها الحقيقية الحارة . وفي النضال من أجل اقرار السلم في امريكا الوسطى تقع مسؤولية خاصة على عاتق تلك البلدان التي لها روابط ومصالح خاصة في هذه المنطقة . ومما يؤسف له أن يلاحظ أنه ، بالرغم من النداءات التي وجهتها مجموعة كونتادورا ، تعتمد أحيانا تدابير تكون بعيدة كل البعد عن الاسهام في مناخ الحوار والوشام ، بل انها في الواقع - لو اردنا الكلام بموضوعية - تحبذ الحلول العنيفة .

وكما تدرك مجموعة كونتادورا يمر الطريق الحقيقي الموصول الى الحل من خلال الاحترام الصارم لمبادئ تقرير المصير ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، واحترام السلامة الاقليمية ، وعدم استخدام القوة والتسوية السلمية للمنازعات ، والدفاع عن حقوق الانسان وحرياته الاساسية ، وتمثل هذه المبادئ بالذات الاساس الذي تقوم عليه فلسفة امريكا اللاتينية الدولية .

وفي الاجتماع الاخير لمجلس الامن بشأن قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه من هذا العام ، اكدت مجددا على احترام بلدي لقواعد القانون الدولي والحاجة لان ضمن الا تتخلى أية دولة من جانب واحد عن التزاماتها بالامتثال لمبادئ الميثاق والقانون الدولي في اوقات الازمات مثل الازمة التي تعانيها منطقة امريكا الوسطى .

ولئن كان من الصحيح ان من المتطلبات الاساسية لكي تكون منطقة امريكا الوسطى قادرة على التصدي لمساكلمها الا يكون هناك أي تدخل خارجي ، إلا أنه ينبغي لنا ان نقدد على ان مشروع وثيقة كونتادورا ذاته اوضح ضرورة إحراز تقدم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وفي هذا الصدد يوّد وقد بلدي ان يعرب عن ارتياحه إزاء التقدم المحرز في عملية إضفاء الطابع الديمقراطي في المنطقة . إن هذه العملية ، التي يتعين علينا ان نقدرها ونشجعها ، ترمي الى إقامة أنظمة سياسية تقوم على السلطة المدنية والانتخابات الحرة بهدف زيادة قدرة هذه المجتمعات على تعزيز عملية الاندماج فيما بينها . وقد أتاحت لنا الفرصة لان نوضح في اللجنة الثالثة بأنه وإن كانت لاتزال هناك صعوبات كبيرة لا بد من التغلب عليها ، إلا أنه قد تم إحراز تقدم واضح في فواتيمالا والسلفادور فيما يتعلق بإعمال حقوق الانسان .

إن هذه الفتوحات بالذات التي تحققت في مجال الديمقراطية ومثيلتها التي واكبتها في مجال حقوق الانسان هي التي نريد ان نتعزز من خلال استعادة مناخ الثقة ومشاركة جميع البلدان في آليات الحوار القائمة ، مع تجنب القيام بعمل منفرد يمكن ان يفضي الى زيادة تدهور الحالة في المنطقة .

وفي رأي بلدي أن المبادرة التي اتخذها الرئيس فينيسيو سيريزو رئيس جمهورية غواتيمالا ، المتمثلة في الدعوة الى إنشاء برلمان مركزي لبلدان أمريكا الوسطى ، لجديرة بتأييدنا التام نظرا لأنها توفر آليات للحوار والتعاون في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ومثل هذا الحوار والتعاون أمر ضروري للتغلب على الأزمة . وبالمثل ، فإن بلدي لن يألو جهدا في الإعداد لعقد المؤتمر القادم لبلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي وبلدان أمريكا الوسطى في غواتيمالا ، ذلك لان إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار بين المنطقتين سيجعل من الممكن زيادة التعاون بينهما ، باعتباره وسيلة تؤدي الى التغلب على بعض المشاكل التي تكمن في جذور أزمة أمريكا الوسطى .

وفي الاعلان الصادر في أول تشرين الاول/اكتوبر عن مجموعة كونتادورا وفريق الدعم أعلن الاتحاد الأمريكي - الايبيري عن قراره الخاص بالشروع في إجراء سلطة من المشاورات والمفاوضات السياسية التي ترمي الى استعادة السلم والوحدة . ويكرر وفد بلدي استعداداه لتأييد تلك المساعي لإقتناعه بأن الحل الذي تدعو اليه مجموعة كونتادورا وفريق الدعم هو وحده الذي يمكن أن يضمن إحلال السلم في أمريكا الوسطى .

السيد أدينجي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشعر وفد

بلدي بهبالغ الحزن لأن الحالة في أمريكا الوسطى مستمرة في التدهور منذ مناقشة الجمعية العامة لها في العام الماضي . فالتدخل الخارجي في المنطقة لم يوقفه قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ أو مداوات مجلس الأمن الرامية الى جعل سلطة المجلس تعاون في السعي للتوصل الى تسوية سلمية . إن رفض الولايات المتحدة لقرار محكمة العدل الدولية ، وعرقلتها لصدور قرار من مجلس الأمن من خلال ممارستها لحق النقض ، ووضعها عقبات في طريق مجموعة كونتادورا ، كل هذه الامور تمثل مظاهر مؤسفة تدلل على التصميم على إدامة الحالة المتفجرة وتحقيق أهداف عن طريق استخدام القوة . وقد وجه وزراء خارجية مجموعة كونتادورا وفريق الدعم في بيانهم المؤرخ في أول تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ تحذيرا يقول :

"تتفاقم الأزمة في أمريكا الوسطى يوماً بعد يوم ، ويتزايد خطر الحرب

يوماً بعد يوم". (A/41/662 ، ص ٢)

وإننا إذ نعلم مدى إيمان الجمعية العامة بعملية كونتادورا لا يمكن أن نظل غير عابئين لتخدير مجموعة كونتادورا .

وربما كان من الضروري أن نذكر أنفسنا بأن احترام مبادئ الميثاق والقانون الدولي ، خاصة المبادئ واجبة التطبيق على العلاقات بين الدول ، أمر حتمي ولا غنى عنه للحفاظ على السلم والامن الدوليين . فالمادة ٢ (٤) من الميثاق تدعو لأن يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة كما تدعو الفقرة السابقة من نفس المادة لأن يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر . ولسوء الحظ . فإن الحالة في أمريكا الوسطى التي لم تتم تسويتها تمثل دليلاً واضحاً على الانتهاك المستمر لاحكام الميثاق السالف ذكرها .

إن الجمعية العامة لم تكن متراخية في الاضطلاع بمسؤوليتها ومحاولة معالجة الحالة في أمريكا الوسطى . وأخذت الجمعية العامة في الاعتبار أن هذه الحالة قد تعرّض السلم والامن للخطر ، ولذلك ركّزت الاهتمام عليها في دوراتها المتعاقبة منذ عام ١٩٨٣ وأكدت مجددة على حق جميع بلدان المنطقة في أن تعيش في سلم وأن تقرر مستقبلها بمنأى عن كل أنواع التدخل الخارجي . وحدّرت الجمعية العامة باستمرار وبشكل مناسب من أي أعمال عدوان ضد سيادة دول المنطقة واستقلالها وملامتها الإقليمية . كما حثت جميع الأطراف المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر على الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وكذلك على وضع نهاية لأي ضغوط سياسية تمارسها ضد دول المنطقة .

وعلاوة على ذلك ، فإن الجمعية العامة ، المتلزمة بالميثاق ، عملت على تشجيع اللجوء الى الحل الاقليمي ، ومن ثم ، فقد أيدت جهود مجموعة كونتادورا وفريق

الدعم ، اللذين عملا باستمرار ومشاهدة على التوصل الى تسوية سلمية للمنازعات في المنطقة . وتؤيد حكومة بلدي وتدعم هذه الجهود التي ترمي الى تخفيف حدة التوتر في المنطقة والتوصل الى تسوية تفاوضية تأخذ في الاعتبار حق كل شعوب المنطقة في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة على النحو الوارد في مشروع معاهدة السلم الذي أعدته مجموعة كونتادورا .

لهذه الاسباب يلاحظ وقد بلدي بقلق بالغ أن جهود مجموعة كونتادورا قد أصيبت باحباط شديد . وفي هذا الصدد قالت المجموعة في بيانها المؤرخ في أول تشرين الأول/أكتوبر الذي أقرت اليه سلفا :

"إننا نؤكد التزامنا الراسخ بالسلم والتنمية والعدل في أمريكا

الوسطى . ونذكر جيدا ما تجابهه جهودنا من مصالح قوية . إن الحرب لا يمكن

تجنبها إذا كانت الأطراف الرئيسية تريد الحرب" . (A/41/662 ، ص ٢)

وينبغي للأمم المتحدة ، في رأي وقد بلدي ، أن تساعد مجموعة كونتادورا على التأكيد من أن الحرب ليست مسألة حتمية .

ومن المتطلبات الأساسية للتوصل الى الحل المطلوب الاعتراف بحق كل دولة ذات

سيادة في أن تقرر نظامها السياسي والاقتصادي بمنأى عن كل أنواع التدخل الخارجي .

ولا يمكن انتهاك هذا المبدأ الأساسي دون أن تترتب على ذلك عواقب خطيرة على السلم والامن الدوليين ، خاصة في المنطقة المعنية .

ولهذا يعرب وفدي عن أسفه إزاء التدخل المباهر أو غير المباهر في الشؤون الداخلية لكل من نيكاراغوا أو أية دولة أخرى من دول أمريكا الوسطى فيما يتعلق بتلك المسألة . وبغض النظر عن آراء الدخلاء بشأن المنحى الذي تسلكه تلك الدول في تحركها ، فمن الخطأ قانونا ومما يتنافى وأحكام الميثاق السعي لفرغ تغييرات في نظمها السياسية والاقتصادية عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . وينبغي حل أي نزاع حقيقي بين أية دولة في المنطقة وأية دولة من خارجها وفقا للميثاق . ومن ثم يعرب وفدي الذي يعلق أهمية كبيرة على حكم القانون عن عميق أسفه لعدم الامتثال لفتوى الهيئة القانونية للأمم المتحدة . وفي رأينا أن الامتثال من شأنه تيسير البحث عن حل سياسي هامل . وفي الوقت نفسه نحث دول أمريكا الوسطى على بذل جهود أكبر لتسوية منازعاتها عن طريق الحوار والتفاوض بدلا من تبادل الاتهامات والمواجهة والتخريب واللجوء الى العنف .

وختاما ، يناهد وفدي مجموعة كونتادورا الا تتوانى في جهودها معيا من أجل تسوية سلمية للمنازعات في المنطقة . ونحث كل الاطراف المعنية على إبداء تعاونها في مواصلة عملية كونتادورا الرامية الى حل القضايا بما فيه مصلحة شعوب منطقة أمريكا الوسطى فضلا عن صون السلم والامن الدوليين بتطبيق الحال .

السيد هينار (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى نجد

انفسنا مطالبين بتناول بند جدول الاعمال المعلنون "الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات السلم" . وقد اتفقت أهمية هذا البند بشكل كبير أثناء الدورات السابقة إذ أن العديد من الوفود أعربت عن بالغ قلقها إزاء الحالة في هذه المنطقة دون الاقليمية .

وعلى الرغم من قرارات الجمعية العامة التي تحث حكومات أمريكا الوسطى على التمهيل بمشاوراتها الرامية الى التوصل الى نتيجة للعملية التفاوضية فيما يتعلق بوشائق كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، فإن الحالة لم تتحسن . لقد اتسمت السنوات الأربع الماضية بجهود جادة لتمييز قضية التسوية الشاملة في

المنطقة . وعلى الرغم من الجهود التي تستحق الخناء لمجموعة كونشادورا وفريق الدعم التابع لها ، تدهورت الحالة في أمريكا الوسطى بشكل ملحوظ . وامتدت أعمال التدخل بجميع أنواعه سواء كان سافرا أو خفيا في الوقت الذي تجيدت فيه عملية الحوار بين الدولتين المعنيتين بشكل مباهر لبعض الوقت . وحكومة جمهورية سورينام يساورها بالغ القلق إزاء التطورات السلبية في المنطقة . لا سيما أنه يبدو أن هناك شبهة تعميدا في العدوان والهجمات العسكرية وغيرها من الأعمال الموجهة ضد سيادة نيكاراغوا واستقلالها السياسي وسيادتها الإقليمية وحقها في تقرير مصيرها . وقد أدى استئناس المعونة العسكرية للجماعات المناهضة للثورة التي تمارس عملها من الدول المجاورة الى تدهور الحالة . ومن المعروف أن الأسباب الجذرية لمشكلات أمريكا الوسطى تكمن في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية البالية والظالمة .

لقد استمرت هيئات مختلفة للأمم المتحدة مثل مجلس الأمن ، ومحكمة العدل الدولية ، والجمعية العامة تمثل ساحات للممارك السياسية دون أن يكون لها أثر كبير على الأزمة . ولا يمكن التوصل الى حلول عادلة ودائمة لمشكلات أمريكا الوسطى عن طريق أي شكل من أشكال القسر . ويبقى احترام مبادئ عدم التدخل وحرمة الحدود الوطنية وتقرير المصير دون ظفوط خارجية وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية عن طريق التفاوض ذات أهمية قصوى . ومن ثم فنحن مقتنعون بأن الخيار الوحيد القابل للتطبيق هو الجهد الإقليمي الاصيل للبلدان التي تشكل مجموعة كونشادورا وفريق الدعم التابع لها .

ووفقا لما نما إلينا من معلومات ، تلتم وفدي آخر نصوص معاهدة السلم التي طرحت في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ . ونحن نحث حكومات أمريكا الوسطى على التمسك بمشاوراتها مع مجموعة كونشادورا بغية الانتهاء من عملية المفاوضات . ونناشد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وكذا حكومة نيكاراغوا استئناس الحوار المعلق . ويسرى وفدي أن تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا أمر يتسم بالأهمية لإنجاح مبادرات مجموعة كونشادورا ولتهدئة منطقة أمريكا الوسطى . وتقع المسؤولية الأساسية لتجنب وقوع حرب في أمريكا الوسطى على الحكومات المعنية بالصراع مباشرة أو بطريقة غير مباشرة .

وسورينام البلد الخامي غير المنحاز تؤيد تمام التأييد إعلان رؤساء الدول والحكومات الذي صدر عن القمة الشامنة في هراري وناشد جميع الاطراف المعنية ان تيسر توفير مناخ من الثقة المتبادلة الضرورية للوصول الى تسوية عادلة ودائمة للازمة في المنطقة على اساس ضمان أمن كافة الدول واحترام سيادتها واستقلالها الوطني وحققها في تقرير مصيرها وذلك باتخاذ موقف بناء فيما يتعلق بالتنفيذ المتزامن لخطة كاراباييدا التي وافقت عليها بلدان أمريكا الوسطى في إعلان غواتيمالا .

وكذا تؤيد الرأي القائل بأن إزالة القواعد العسكرية ، وحب المستعاريين العسكريين الاجانب ، ووقف المناورات العسكرية ، والالتزام الدقيق بمبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات بين الدول من شأنها أن تقلل كثيرا من التوتر وتسهم في السعي من أجل الوصول الى حلول سياسية لمشاكل أمريكا الوسطى عن طريق التفاوض .

ويرى وفدي أن السلم في منطقتنا يتسم بالاهمية لما له من اثر على السلم في بقية أنحاء العالم .

وقبل أن اختتم بياني أود أن اغتنم هذه الفرصة للاعراب عن تأييد وفدي الثابت وإعجابه الكبير بالجهود الدؤوبة التي تستحق الثناء التي تقوم بها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها لإيجاد حل شامل عن طريق التفاوض لازمة أمريكا الوسطى . ولا يمكن تحقيق ديمقراطية حقيقية ودائمة في أمريكا الوسطى ما لم تستند الى السلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي الوقت الذي يبدو أن البعض يشككون فيه بإمكانية التوصل الى اتفاق إقليمي عن طريق عملية كونتادورا لا يزال وفدي يؤمن بأن هذه العملية تمثل أفضل فرمة لتحقيق حل سلمي شامل .

ومن ثم فإننا نحث المجتمع الدولي الا ينتابه اليأس والا يفقد الأمل بل عليه أن يواصل تأييد ودعم الجهود الاقليمية الجديرة بالثناء .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠